جمعية عناية الصحية
عناية
علاج ووقاية

مدخل حول العمل الإنساني ومنظماته

الجمعية الخيرية الصحية لرعاية المرضى

مدخـل حول العمــل الإنساني ومنظماته

مقدمة

إن المملكة من الدول الرائدة في مجال العمل الإنساني ولها جهود مميزة في هذا الجانب كما تسعى في تطوير العمل الإغاثي بكافة جوانبه من خلال استحداث مركز الملك سلمان للإغاثة عام 2015 ليكون الذراع للمملكة في العمل الإنساني ، وتميز المركز منذ نشأته في هذا المجال بإشراف معالي الدكتور عبد الله الربيعة وأصبح الدعم المقدم للدول المتضررة أكثر استدامة من خلال استحداث برامج نوعية في مختلف الجمالات، وقد توسعت رؤية مركز الملك سلمان، حيث حرص على تمكين الجهات في القطاع الثالث لتنفيذ بعض البرامج خارجياً، لتتمكن الجمعية الخيرية لرعاية المرضى "عناية " من الحصول على ترخيص العمل الخارجي تحت مضلة المركز كأول جمعية تحصل على هذا الترخيص ، وتسعى بأن تكون رائدة في تقديم خدماتها بتميز خارجيًا كما هي داخلياً.

تعريف العمل الإنساني	هو الجهد التطوعي الفني والمادي والمعنوي والعلمي والاقتصادي، الذي يقدمه الفرد إلى بني جلدته من البشر الذين يعملون للنهوض بالقضية الإنسانية، وكذلك للأفراد الذين قضوا نحبهم أثناء أداء مهامهم. ويعد هذا العمل ضارباً في القدم، فهو جزء من عادات وتقاليد وأخلاقيات المجتمعات في العالم، إلى جانب التأكيد عليه من قبل الأديان السماوية من خلال الدعوة للرحمة والعطاء والمبادئ وخدمة الإنسان لأخيه الإنسان.
من يقدم العمل الإنساني؟ ومتى؟	كل من يستطيع ذلك تطوعياً، سواء كان فرداً، أو مجموعة، أو مؤسسات حكومية، أو مجتمعاً مدنياً، أو قطاعاً خاصاً. وكل واحد من هؤلاء يقدم الجهد الذي يناسبه، وبحسب إمكاناته المادية والمالية والفنية ومهاراته في فترات السلم والكوارث والطوارئ والحروب والصراعات من دون تمييز على أساس الجنس، أو العرق، أو اللون، أو الدين. وكأي عمل لكي يكون منتجاً ويقدم الفوائد المرجوة منه، لابد أن يكون منظماً وخاضعاً لاعتبارات إدارية، ولوجستية، وصحية، وأخلاقية، ويكون تحت إشراف وتنظيم وقواعد الدولة والمنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، إلى جانب الأعراف والاتفاقيات الدولية المعمول بها والمتعارف عليها. لكون ذلك يمثل بدَهيات وآليات تسهم في الوصول إلى أعلى النتائج بأقل الخسائر، وفي أوقات قياسية. كما أن العنصر البشري المنخرط في هذه المهام يجب أن يحصل على التدريب الكافي في كيفية التعامل مع مفردات المهمة، وإتاحة الفرصة لتقديم واقتراح الآراء والحلول على ضوء مهاراته، وخبراته، وتجاربه السابقة في الحياة.
اليوم العالمي للعمل الإنساني	يحتفل العالم سنوياً في 19 من أغسطس/آب من كل عام باليوم العالمي للعمل الإنساني، للإشادة بعمال الإغاثة الذين يجازفون بأنفسهم في مجال الخدمات الإنسانية. كما يراد من هذا اليوم كذلك حشد الدعم للمتضررين من الأزمات في جميع أنحاء العالم، إن الاحتفال بهذا اليوم جاء بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 63/139 تحت عنوان «تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ»، في 11 ديسمبر/كانون الأول 2008.
لمحة عامة	اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي هي التقييم الأكثر شمولاً وموثوقيةً، واستنادًا إلى الأدلة عن الاحتياجات الإنسانية في العالم ومن خلال خطط الاستجابة المشمولة باللمحة العامة والتي تركز على الفئات الأشد احتياجًا؛ فإنها تهدف إلى التصدي للمجاعات والأمراض المُميتة، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي ومسألة النزوح .

العمل الإنساني

مفهوم اللجوء في الإسلام والقانون الدولي

حسبما ورد مؤخراً في تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يبلغ عدد اللاجئين حول العالم 2.15 مليون لاجئ، الذي يعد أعلى ارتفاع منذ عام 1990.

ويصل عدد اللاجئين الموجودين في العالم الإسلامي إلى 095,792,10 لاجئين، والذي يمثل 70 %من إجمالي عدد اللاجئين في العالم، (معظمهم من أفغانستان)9.2 مليون لاجئ (، العراق)8.1 مليون لاجئ (الصومال)678 ألف لاجئ (السودان) 2.368 ألف لاجئ.

في إطار المشاركة في تحمل المسؤوليات الدولية وتقاسم الأعباء استقبلت الدول العربية عدداً كبيراً من اللاجئين من مختلف الجنسيات، بغض النظر عن توقيعها على اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 19.

من هو اللاجئ ؟

اللاجئ هو كل شخص خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب أن يستظل بحماية ذلك البلد. بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية،

اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951

مدخل عام حقائق وأرقام

اللجوء في الإسلام

"إنني عندما أتحدث عن اللجوء، وعندما أتحدث عن حماية اللاجئين، فإن مهمتي ليست هي بالمهمة الصعبة، بالنظر إلى التقاليد والمعتقدات السائدة في هذه المنطقة. وأعني بذلك القيم الإنسانية النبيلة لمفهوم اللجوء وحماية اللاجئين الراسخة في الإسلام. كما أن التقاليد التي رسختها حضارات هذه المنطقة منذ عهد بعيد تزخر بالأمثلة والمواقف التي تجسد احترام المبادئ الأساسية لمسألة اللجوء واحترامه كمؤسسة مجتمعية وإنسانية. ونحن نعلم جميعًا أن البدايات الأولى للإسلام في هذه المنطقة مجسدة في تعاليمه وممارساته التي رسخها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم قد أعطت مسألة اللجوء والالتزام العميق بقواعد اللجوء. وكم رأينا المجتمعات الإسلامية القديمة وهي تعامل طالب اللجوء "المستأمن" معاملة كريمة ومحترمة وأن مسألة إعادة طالب اللجوء «المستجير» إلى المكان الذي اضطر لمغادرته كانت مسألة محظورة، كما أكد الدارسون للتراث الإسلامي عدم جواز رفض دخول طالب اللجوء إلى أراضي البلد الذي طلب اللجوء إليه. واستشهدوا بالآية ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَعْلَمُونَ)) (التوبة:6) وهذه الممارسة الإسلامية القديمة نجدها اليوم مجسدة في القانون الدولي المعاصر للجوء فيما يسمى بمبدأ «عدم الرد» أو عدم الإعادة القسرية لطالب اللجوء. وأزيد على ذلك ملاحظتنا لما رسخته التقاليد الإسلامية لحماية طالبي اللجوء فيما اصطلح على تسميته بدار الإسلام وضمان ما يتمتعون به من السلامة والأمان."

الوضع الإجمالي للاجئين

قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: إن عدد الأشخاص المجبرين على الفرار من ديارهم كل عام قد ارتفع على مدار العقد الماضي، ليبلغ أعلى مستوى له منذ بدء العمل بالسجلات، وهو منحى لا يمكن عكس اتجاهه إلا من خلال إعطاء دفعة جديدة ومنسقة نحو صنع السلام.

بحلول نهاية عام 2021، بلغ عدد المهجرين جراء الحروب والعنف والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان 89.3 مليون شخص، بزيادة تصل إلى 8 بالمائة عن العام الذي سبق وأكثر من ضعف الرقم الذي كان عليه قبل 10 سنوات، وذلك وفقاً لتقرير «الاتجاهات العالمية» السنوي الذي تصدره المفوضية.

منذ ذلك الحين، أدى الغزو الروسي لأوكرانيا - والذي تسبب في نشوء أسرع وأكبر أزمة نزوح قسري منذ الحرب العالمية الثانية – إضافة إلى حالات طوارئ أخرى من إفريقيا إلى أفغانستان وما أبعد من ذلك، إلى رفع الرقم ليتجاوز حاجز الـ 100 مليون شخص.

وقال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي:" في كل عام من أعوام العقد الماضي، أخذت الأرقام بالارتفاع. إما أن يتكاتف المجتمع الدولي معاً للعمل بشكل عاجل من أجل معالجة هذه المأساة الإنسانية، وتسوية النزاعات وإيجاد حلول دائمة لها، أو أن هذا الاتجاه المريع سوف يستمر".

اتسم العام الماضي بعدد من الصراعات التي تأججت وبصراعات جديدة قد اندلعت. ووفقاً للبنك الدولي، فقد واجهت 23 دولة، يبلغ عدد سكانها مجتمعة 850 مليون نسمة، صراعات متوسطة أو عالية الشدة.

وفي الوقت نفسه، فإن ندرة الغذاء والتضخم وأزمة المناخ كلها أسباب تفاقم معاناة السكان، مما يفرض ضغوطاً على جهود الاستجابة الإنسانية في وقت تبدو فيه آفاق التمويل قاتمة في العديد من العمليات.

ارتفع عدد اللاجئين في عام 2021 إلى 27.1 مليون شخص، كما ارتفع عدد الوافدين إلى أوغندا وتشاد والسودان، إضافة إلى دول أخرى. ومرة أخرى، استضافت الدول المجاورة معظم اللاجئين رغم مواردها المحدودة. وقد بلغ عدد طالبي اللجوء 4.6 مليون شخص، بزيادة قدرها 11%.

كما شهد العام الماضي الارتفاع السنوي الخامس عشر على التوالي من حيث عدد النازحين داخل بلدانهم جراء الصراعات، ليصل إلى 53.2 مليون شخص. وكانت الزيادة مدفوعة بتصاعد العنف أو الصراعات في بعض الأماكن مثل ميانمار. وأدى الصراع في منطقة تيغراي الإثيوبية ومناطق أخرى إلى فرار الملايين داخل البلاد. كما أدت حركات التمرد في منطقة الساحل إلى حدوث موجات نزوح داخلي جديدة، لا سيما في بوركينا فاسو وتشاد.

لا تزال سرعة ونطاق النزوح يفوقان توفر الحلول للاجئين والنازحين - مثل العودة الطوعية أو إعادة التوطين أو الاندماج المحلي. ومع ذلك، فقد ظهر في تقرير الاتجاهات العالمية أيضاً بصيص من الأمل، حيث ارتفعت أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً في عام 2021، لتعود إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا، رافقتها زيادة في عدد حالات العودة الطوعية إلى الوطن بنسبة 71 بالمائة، على الرغم من أن الأعداد بقيت متواضعة.

وأضاف غراندي:" بينما نشهد أوضاع لجوء جديدة ومروعة، وعودة نشوب أوضاع لجوء قائمة أو لا تزال دون تسوية، هناك أيضاً أمثلة لبلدان ومجتمعات تعمل معاً للبحث عن حلول للاجئين والنازحين.

ويحدث ذلك في بعض الأماكن - على سبيل المثال التعاون الإقليمي الهادف لعودة الإيفواريين إلى وطنهم - لكن هذه القرارات المهمة بحاجة إلى أن يتم تطبيقها أو توسيع نطاقها في أماكن أخرى".

وعلى الرغم من أن العدد التقديري للأشخاص عديمي الجنسية قد ارتفع بنحو طفيف في عام 2021، إلا أن حوالي 81,200 شخص قد حصلوا على الجنسية أو تم تأكيدها لهم - وهو أكبر انخفاض في حالات انعدام الجنسية منذ إطلاق المفوضية لحملة" أنا أنتمي "في عام 2014.

معلومات أساسية حول تقرير" الاتجاهات العالمية"

بحلول شهر مايو 2022، تعرض أكثر من 100 مليون شخص للنزوح قسراً في جميع أنحاء العالم بسبب الاضطهاد أو الصراعات أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الأحداث التي تؤدي إلى حدوث إخلال جسيم بالنظام العام.

في نهاية عام 2021، بلغ العدد 89.3 مليون شخص، وهو يشتمل على:

- 27.1 مليون لاجئ
- 21.3 مليون لاجئ تحت ولاية المفوضية
- 5.8 مليون لاجئ فلسطيني تحت ولاية الأونروا
- 53.2 مليون نازح داخلياً
- 4.6 مليون طالب لجوء
- 4.4 مليون فنزويلي من المهجرين خارج وطنهم

من بين اللاجئين والفنزويليين المهجرين في الخارج عام 2021: استضافت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 83 بالمائة منهم منحت أقل البلدان نمواً اللجوء لـ 27 بالمائة من المجموع العام، 72 بالمائة يعيشون في بلدان مجاورة لبلدانهم الأصلية.

استضافت تركيا ما يقرب من 3.8 مليون لاجئ، وهو أكبر عدد من جموع اللاجئين في جميع أنحاء العالم، تليها أوغندا (1.5 مليون)، وباكستان (1.5 مليون) وألمانيا (1.3 مليون). واستضافت كولومبيا 1.8 مليون من الفنزويليين المهجرين خارج وطنهم.

استضاف لبنان أكبر عدد من اللاجئين نسبة لكل فرد (1 من 8)، يليه الأردن (1 من 14) وتركيا (1 من 23). ونسبة لعدد مواطنيها، استضافت جزيرة أوروبا أكبر عدد من الفنزويليين المهجرين (1 من كل 6) تليها جزيرة كوراساو (1 من كل 10)، مقارنة بعدد سكانها.

جاء أكثر من ثلثي اللاجئين (69 %) من خمسة بلدان فقط، وهي: سوريا (6.8 مليون)،

فنزويلا (4.6 مليون)، أفغانستان (2.7 مليون)، جنوب السودان (2.4 مليون) وميانمار (1.2 مليون).

مؤسسات المجتمع المدني والقانون الدولي

تناول العديد من الكتاب والباحثين والحقوقيين تعريف مؤسسات المجتمع المدني، فقد عرف البعض مؤسسات المجتمع المدني بأنها مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف.

ويعرفها البعض: مجموعة من التنظيمات الطوعية التي تنشأ بالإرادة الحرة والتي لا تهدف إلى تحقيق الربح، وتعمل باستقلال عن سلطة الدولة عند ممارسة نشاطها الذي قد يكون اجتماعياً، سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً، وبالتالي يمكن القول إن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي «النقابات العمالية، النقابات المهنية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية.

ويمكن القول بأن المجتمع المدني هو القطاع غير الحكومي الذي يطلق عليه أحياناً (القطاع الثالث) لتمييزه عن الحكومة من ناحية , والقطاع الخاص من ناحية ثانية , فهو يتكون من منظمات وجمعيات وروابط تقوم على العمل التطوعي , ولا تسعى إلى تحقيق الربح ,

وإذا كانت كلمة مجتمع مدني Civil Society , حتى وقت قريب , تترجم في اللغة العربية إلى «مجتمع أهلي» لتدل على ارتباط مجموعة من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية , التي تنشأ لتحقيق أهداف اجتماعية للأهل والأقارب والجيران , بما يوحي بمعاني التضامن وقوة الارتباط , فإن تعقد الحياة في المجتمع أدى إلى اتساع نطاق تلك المنظمات بحيث لم تعد قاصرة على الروابط الضيقة بين أفراد عائلة معينة أو سكان منطقة معينة , أو حتى دولة محددة , وإنما صارت تضم أفراداً من انتماءات أسرية , وثقافية , واجتماعية , متعددة لا تجمعهم صلة دم أو قرابة أو جيرة مباشرة وإنما يشتركون في مصالحهم الاقتصادية واهتماماتهم الاجتماعية والفكرية (كالدفاع عن مصالح أو قضايا أو فئات معينة) وأصبح المجتمع المدني يشمل أي منظمة أو مؤسسة لا تنشأ بواسطة الحكومة ولا تخضع لتوجيهها المباشر وإنما يؤسسها الأفراد بإرادتهم

الحرة , للقيام بعمل تطوعي يخدم الأعضاء والمجتمع باستخدام الوسائل السلمية التي يجيزها النظام والقانون دون اللجوء إلى وسائل العنف القوة .

كما لا حظنا أيضاً أن « ظاهرة المجتمع المدني « ليست على المجتمعات المحلية أو الوطنية، ولكنها موجودة أيضاً في المجتمع الدولي، وأصبحت أدوات ووسائل المجتمع المدني من الوسائل والآليات التي تؤثر في العلاقات الدولية.

وكان من أبرز التطورات العالمية الجديدة تزايد عدد المنظمات غير الحكومية واتساع نشاطها بما يتجاوز حدود الدول القومية، وفي ظل التقدم الهائل في مجال الإرسال الفضائي والأقمار الصناعية، استطاعت هذه المنظمات توعية الرأي العام العالمي بما يجري من انتهاكات في أية دولة، وتقديم العديد من الخدمات في مختلف نواحي الحياة في المجتمع الدولي، جنباً إلى جنب مع الدول والمنظمات الدولية الحكومية.

وفي ضوء ما تقدم فانه يمكننا القول أن المنظمات غير الحكومية هي جزء من المجتمع المدني، أو هي أحد أساليبه التي تقوم بتحقيق بعض الأهداف التي يسعى إليها، وأن هذه المنظمات موجودة في المجتمعات المحلية والدولية.

وظائف المجتمع المدني

يسعى المجتمع المدني بصفه عامة إلى تحقيق الوظائف والأهداف التالية:

أ- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع:

فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط السلوك، ففي كل منظمة أو جمعية يوجد مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة انضمامه إلى عضويتها، ويعد التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها.

ب- تحقيق الديمقراطية.

يتم من خلال المجتمع المدني قيام الأفراد بالتعبير عن آرائهم بحرية، والاشتراك الاختياري في الحياة العامة، وفي المجال السياسي، ويعني ذلك تحقيق الممارسة الديمقراطية من خلال المنظمات والجمعيات التي يتكون منها المجتمع المدني.

إن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوق الديمقراطية، كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها تصبح بمثابة طريقة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بالحماس نفسه والإيجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع ككل.

والفرد من خلال منظمته يشارك في أوجه النشاط العام ويعتاد على الاستماع إلى آراء الآخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الأغلبية مع التعبير عن معارضتة بشكل سلمي.

ج- التنشئة السياسية والاجتماعية.

وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته، وعلى رأسها الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الإيجابي، والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككل، بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية.

د- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق.

عبر هذه الوظيفة يسعى المجتمع المدني إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، ومنها حرية التعبير، والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات، أو الانضمام إليها، والحق في المساواة والمشاركة في الانتخابات وحرية التصويت والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

والمجتمع الذي هو الملجأ الذي يلجأ إليه الأفراد لحمايتهم من استبداد الدولة، أو استغلال السوق، كل من الدولة والسوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية، ويمارس القهر والاستغلال ضد الفئات الضعيفة في المجتمع، ولا تجد هذه الفئات من ملجأ سوى المجتمع المدني وتنظيماته، لممارسة الضغط على الحكومة لاحترام تلك الحقوق ووقف التعدي عليها، أو الضغط على قوى السوق كالمنتجين والتجار وأصحاب المشروعات مثل النقابات وجمعيات حماية المستهلك.

هـ- الوساطة والتوفيق.

يعد المجتمع بمثابة همزة الوصل بين الحكام والمحكومين، حيث يقوم بتوفير قنوات الاتصال، ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية، وتتمثل فائدة المجتمع المدني هنا في قيامة بعملية تلقي طلبات المواطنين، وإبلاغها للحكومة، الأمر الذي يسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي في الدولة.

و- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها.

شهد العقدان الماضيان من القرن العشرين ظاهرة انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي , وخصوصاً في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل المواطنين , فقد بدأت الحكومات تعاني من الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في الوقت نفسه عن الاستمرار في أداء أدوارها التي صارت تشكل عبئاً ثقيلاً عليها لا تستطيع تحمله , وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغاً يحتاج إلى من يقوم بوظائفها فيه , وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع للانهيار خصوصاً حين توجد مشاعر عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها والتي قد تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها .

وإلى جانب الأزمة الاقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة، وتعجز عن أداء وظائفها تجاه المجتمع تحت تأثير الغزو والاحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية والثورات وخير مثال على ذلك ما شهدته دول الربيع العربي خلال السنوات الأربعة الماضية.

ز- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين.

بالإضافة إلى قيام تنظيمات المجتمع المدني للدفاع عن حقوق ومصالح الأفراد , تقوم أيضاً بمدّ يد العون والمساعدة للمحتاجين والفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع وتتنوع أشكال المساعدة , فيمكن أن تكون مالية , أو في شكل تقديم خدمات , مثال : بناء المدارس أو المستشفيات لتوفير خدمات التعليم أو العلاج مجاناً أو بأسعار رمزية , وتقديم المعونات إلى الأرامل والأيتام وضحايا الكوارث والمعاقين واللاجئين وأسر السجناء بإقامة مراكز التأهيل والرعاية الاجتماعية وتحويل المشروعات الصغيرة لإعانة الأسر التي بدون عائل أو إقامة دورات التدريب لرفع المهارات مثل تعليم الفتيات حياكة الملابس .

ح- تحقيق التنمية الشاملة.

الاتجاه السائد الآن في تحقيق التنمية هو ما يسمى بـ(التنمية بالمشاركة) ذلك لأن التجارب السابقة في التنمية كان يتم فرضها من جانب الحكومة على المحكومين دون إشراكهم فيها , بينما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاح , ولذلك فإن المشكلة في التنمية ليست في قلة الموارد المالية , وإنما في كيفية إدارة واستغلال تلك الموارد , وهذه الكيفية تتوقف بدورها على طبيعة ونوعية البشر الذين يقومون باستغلالها , لذا فإن الاستثمار الحقيقي لابد أن يتم في الثورة البشرية وليس المادية فقط , وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار , حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية وهي تتلقى من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بهذا الدور.

دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية وتعزيز حقوق اللاجئين

تقوم مؤسسات المجتمع المدني ببذل الجهد لتوفير الخدمات الأساسية والدعم في إيجاد حلول دائمة لحياة مستدامة لطالب اللجوء، وأبرز هذه الخدمات التعليم وتوفير الملاجئ والرعاية الصحية والمساعدة القانونية واستخراج الوثائق.

وأبرز مثال في الوقت الراهن ما تقدمه مؤسسات المجتمع المدني القطرية للاجئين السوريين، ومن هذه المؤسسات مؤسسة راف وجمعية قطر الخيرية ومؤسسة عيد الخيرية، حيث تعمل هذه المؤسسات على توفير الخدمات الأساسية للاجئين السوريين سواء في دول جوار سوريا أو في غيرها من الدول الأخرى، وتشمل هذه المساعدات توفير الاحتياجات الضرورية من المأكل والمشرب والأدوية والملبس والمسكن والمساعدة والتعليم والرعاية الصحية وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض مؤسسات المجتمع المدني يقتصر نشاطها على دعم وتعزيز حقوق طالبي اللجوء، منها على سبيل المثال : -

- النموذج اليوناني للاجئين.
- الشبكة الوطنية لدعم المهاجرين وطالبي اللجوء بدولة السويد.
- المؤسسة المصرية لدعم اللاجئين في جمهورية مصر العربية.
- مركز بديل بدولة فلسطين.

والجدير بالذكر أن المنظمات غير الحكومية تؤدي دوراً بالغ الأهمية في عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (HCR) , إذ إن هذه المنظمات غير الحكومية هي من تضع معظم البرامج المتعلقة باللاجئين قيد التنفيذ حالياً , وفي هذا الإطار تملك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (HCR) وحدة تنسيق مع المنظمات غير الحكومية تعد النقطة المركزية للأسئلة العامة حول هذه المنظمات , كما توقع المفوضية سنوياً اتفاقيات شراكة مع أكثر من 500 منظمة غير حكومية في سائر أنحاء العالم , وتعمل المنظمات غير الحكومية من خلال هذه الاتفاقيات , بصفتها شريكة عملية في تنفيذ المشاريع , كما يمكن أيضاً أن تساهم هذه المنظمات غير الحكومية في وضع سياسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (HCR) , ومن خلال المشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية (EXCOM) .

كما تعمل هذه المؤسسات على تشجيع الدول بشكل عام على الانضمام إلى اتفاقية 1951 , والطلب من الدول عدم طرد اللاجئين إلى الدول التي يمكن أن تتعرض فيها حياتهم إلى الخطر.

وفي مجال قانون اللجوء، تعمل هذه المؤسسات على التدخل في الكثير من الحالات نيابة عن طالبي اللجوء إذا كان هناك احتمال أن يتعرضوا للتعذيب في حال عودتهم إلى دولتهم الأصلية.

كما أن هذه المؤسسات تقوم بمراجعة تشريعات الدول المختلفة وممارساتها المتعلقة بالأجانب، للتأكد من عدم مخالفتها للاتفاقيات الدولية المعنية بهذا الخصوص، وإعداد التقارير والتوصيات اللازمة ومناقشتها مع الحكومات أو عرضها على المجتمع الدولي من خلال تقارير الظل أو التقارير الأخرى.

آليات مؤسسات المجتمع المدني
في حماية حقوق الإنسان

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدورٍ مهم في حماية حقوق الإنسان انطلاقا من أن هذه الحماية جزء من مهمة أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والتي ترمي إلى حماية حقوق الإنسان من الانتهاك أو المصادرة، من خلال أعمال المراقبة والرصد، أعمال التقصي والتحقيقات. وإعداد التقارير، ورعاية ضحايا الانتهاكات وغيرها من الآليات التي تسعى إلى حشد التأييد والعمل على توافق وانسجام القوانين والسياسات وفقاً للشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وتهدف عملية حماية حقوق الإنسان إلى دعم الضحايا ومؤازرتهم، وإخبار الرأي العام وحشد دعمه، والتأثير على صناع القرار، ومراقبة مدى إعمال القانون، وتوسيع قاعدة المؤيدين لنشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها.

كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بنشر تقاريرها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى العالمي، وذلك من أجل إظهار الممارسات التي تقوم بها بعض الدول والتي تمثل انتهاكات جسيمة وصارخة لحقوق الإنسان، وغني عن البيان أن نشر مثل هذه التقارير يؤثر في مركز الدول الأدبي والسياسي على المستوى الدولي الذي بدوره يؤدي إلى شحذ همم الدول وغيرها من أجل احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وكفالتها لمواطنيها ولغيرهم حفاظاً على سمعتها السياسية والأدبية.

وتتنوع أشكال آليات الحماية التي تلجأ إليها مؤسسات المجتمع المدني في سبيل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتتمثل هذه الآليات في الآليات الرقابية والدفاعية والحمائية ونعرض بإيجاز لهذه الآليات على النحو التالي: -

الآليات الرقابية لمؤسسات المجتمع المدني.

تمثل الرقابة التي تلجأ إليها مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان عنصراً فاعلاً لبيان مدى جودة عملها في أداء المهام المنوطة بها، كما أنها تسهم في تطوير الأدوات.

ومن هذا المنطلق فان مؤسسات المجتمع المدني في سعيها نحو مراقبة أوضاع حقوق الإنسان تلجأ أحيانا إلى أسلوب كشف الانتهاكات كسلاح تملكه تلك المؤسسات وتمارسه بحق الحكومات التي تنتهك أو تصادر حقوق الإنسان، وتؤدي التقارير التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني وبعثات تقصي الحقائق التي تقوم بها دوراً مهماً في توجيه الاهتمام العالمي إلى أوضاع حقوق الإنسان السائد في الدولة.

لقد شهدت بداية القرن الحادي والعشرين نضوجاً لدور مؤسسات المجتمع المدني في مجال الرصد لمدى التزام الدول بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والتطور الأكبر لدور هذه المؤسسات في مثل هذا المجال، تتمثل في إعطاء هذه المؤسسات الحق في تقديم ما يسمى بتقارير الظل، والتي تكون موازية للتقارير التي تتقدم بها الدول.

وتجدر الإشارة إلى أن الحق في تقديم هذه التقارير لا ينحصر بالدولة التي تقدمت بالتقرير , بل يحق لأية مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني وطنية كانت أم دولية أن تقدم تقريراً موازياً لتقرير أية دولة في العالم، شريطة أن تكون هذه المؤسسة متمتعة بالمركز الاستشاري داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة, وأول من بدأ هذه المنهجية هي لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة , إذ أجازت هذه اللجنة لمؤسسات المجتمع المدني أن تتقدم بمثل هذه التقارير وأن تكون موازية لتقارير الدول عن التزامها بتطبيق اتفاقية القضاء على التمييز العنصري ضد المرأة .

وتقوم مؤسسات المجتمع المدني أيضاً بتلقي الشكاوى عن انتهاكات حقوق الإنسان عبر خط هاتف ساخن، أو من خلال البحث الميداني، وتقوم بإصدار تقارير بهذا الشأن في الوقت نفسه الذي تقوم به بالاتصال بالحكومة للتباحث معها حول كيفية التعامل مع هذه الانتهاكات.

وكذلك تقوم مؤسسات المجتمع المدني بإرسال مراقبين لحضور جلسات المحاكمات والاستماع إلى مجرياتها، ويعد هذا الإجراء بالغ الأهمية لاسيما حين توجد شكوك قوية حول صحة الإجراءات القانونية في الدولة، إذ إن مجرد وجود المراقبين والمندوبين عن تلك المؤسسات غالباً ما يكون سبباً في تحسين مستوى المرافعات القانونية وإجراءات تحقيق العدالة المنشودة.

وتقوم مؤسسات المجتمع المدني طبقاً للقوانين بأعمال عدة في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان من أهمها توفير الحماية القانونية عن المظلومين، بالمشاركة مع نقابة المحامين، مع عدم التمييز بين من تم انتهاك حقوقهم بسبب الرأي السياسي أو الدين أو العنصر أو الجنس.

رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان:

الرصد كما يعرفه البعض هو مصطلح واسع يصف العمل النشط في تجميع المعلومات والتحقق منها واستعمالها فوراً من أجل معالجة مشاكل حقوق الإنسان , ويشمل رصد حقوق الإنسان جمع المعلومات عن الحوادث وأحداث المراقبة (الانتخابات والمحاكمات والمظاهرات ...إلخ) وزيارة المواقع مثل أماكن الاعتقال ومخيمات اللاجئين والمناقشات مع السلطات الحكومية للحصول على المعلومات ومتابعة وسائل العلاج وغير ذلك من إجراءات المتابعة الفورية , ويشمل المصطلح أنشطة التقييم في مقر الأمم المتحدة أو المكتب المركزي للعملية وكذلك تجميع الحقائق شخصياً وغير ذلك من الأعمال في الميدان , وبالإضافة إلى ذلك يتسم الرصد بصفة زمنية حيث أنه يجري عادة في فترة طويلة من الوقت .

وبهذا الخصوص تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً أساسياً وفاعلاً في مجال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، فهذه المؤسسات مؤهلة بشكل كلي للقيام بمراقبة دقيقة لأوضاع حقوق الإنسان من خلال أعضائها والذين هم في الغالب باحثون ميدانيون مدربون قادرون على رصد ما يقع من انتهاكات حال حدوثها، وتمتاز هذه المؤسسات بقدرتها على الوصول وبشكل مباشر إلى الانتهاكات والاتصال بضحاياه بسهولة ويسر وإنشاء علاقات متميزة ما بين الضحية وبين الجهة المدافعة عنه.

الآليات الحمائية لمؤسسات المجتمع المدني.

تتعد الآليات الحمائية التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني ومن أهمها ما يلي:

إثارة الرأي العام العالمي باتجاه يخدم تعزيز وحماية حقوق الإنسان وذلك من خلال بيان الجهات المسؤولة عن انتهاكات معينة لحقوق الإنسان , ونشر معلومات ووثائق بخصوص تلك الانتهاكات وبيان مدى خطورتها وضرورة التصدي لها , بحيث يؤدي ذلك إلى الضغط على الجهات أو الحكومات المسؤولة عن الانتهاكات , ويجبرها على التراجع عن تلك المواقف , أو يؤدي إلى دفع جهات أخرى إلى المساعدة في وقف الانتهاكات, وغالباً ما تنجح مؤسسات المجتمع المدني في القيام بهذه العملية , وذلك بفعل مرونة عملها وما تستطيع الاستعانة به لخدمتها على الصعيد الوطني والدولي بحسب طبيعة تكوينها , ومثال على ذلك أن مؤسسات المجتمع المدني كانت قد نجحت وإلى حد كبير في حشد الرأي العام ضد حكومة جنوب أفريقيا إبان اتباعها سياسة الفصل والتمييز العنصري , فضلاً عن نجاحها في إصدار العديد من القرارات والإجراءات على المستوى الدولي ضد تلك الحكومة أدى إلى إجبارها على التراجع عن سياستها .

تقديم الشكاوى بصدد الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان ، وذلك بفضل حق الطعن الفردي المعترف

به لمؤسسات المجتمع المدني بموجب العديد من المواثيق الدولية، فالفقرة (1) من المادة (25) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان نصت على أنه «يجوز لأي شخص طبيعي أو أية منظمة غير حكومية أو أية جماعة من الأفراد تزعم أن إحدى الدول السامية المتعاقدة اعتدت على حقوقها المقررة في هذه الاتفاقية أن يقدم شكوى في هذا الشأن، هذا الاعتداء توجه إلى السكرتير العام لمجلس أوروبا ، وذلك إذا كانت هذه الدولة قد أعلنت اعترافها المذكور بعدم اتخاذها أي تدبير يكون من شأنه أن يعرقل مزاولة هذا الحق مزاولة فعالة».

إن تفعيل آليات الحماية الدولية عن طريق التحرك من قبل مؤسسات المجتمع المدني، سوف يؤدي إلى تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق حقوق الإنسان من خلال منع وقوع انتهاكات لها والعمل على الارتقاء بها، والأثر الأوضح لأهمية آليات الحماية المتبعة من قبل مؤسسات المجتمع المدني هو أنها تؤدي إلى تحقيق الردع وتجنب القيام بانتهاكات لحقوق الإنسان، إذ إن تحريك الآليات السابقة من قبل مؤسسات المجتمع المدني تعد وسيلة ضغط معنوي ومادي ضد الحكومات المسؤولة عن هذه الانتهاكات.

ومن ثم فإن الحكومات سوف تتفادى التعرض إلى استعمال هذه الآليات ضدها من قبل مؤسسات المجتمع المدني ويترتب على تفاديها هذا تحقيق الاحترام لحقوق الإنسان، ويترتب على ذلك تحقيق بيئة مناسبة تحترم فيها حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل دور أجهزة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

فتحت الأمم المتحدة المجال أمام المنظمات غير الحكومية للمشاركة في جلسات بعض أجهزتها , والذي يحكم هذا الموضوع المادة (71) من الميثاق وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (31) لسنه 1996 , إذ يتوجب على المنظمة غير الحكومية أن تأخذ مركزًا استشارياً , وحتى تأخذ المنظمة مثل هذا المركز فإنها تخضع لمجموعة من الإجراءات المعقدة التي تأخذ وقتها طويلا، بالإضافة إلى توفر مجموعة من الشروط مثل أن تكون ولاية المنظمة متعلقة باختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي , أن يتم اتخاذ القرارات فيها بطريقة ديمقراطية , وأن يكون قد مضى على وجودها أكثر من سنتين, هناك ثلاث فئات من المراكز الاستشارية للمنظمات غير الحكومية , وهي :

الفئة العامة أو الفئة (أ): وهي المنظمات التي يكون نشاطها شديد الصلة بنشاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغالباً ما تكون المنظمات الكبيرة التي يشمل نشاطها مساحات جغرافية كبيرة، ويمكن لها أن تقدم إلى المجلس مذكرات مكتوبة تبين فيها وجهة نظرها بشأن أي مسألة من المسائل المطروحة على جدول أعمال المجلس، ولها أن تدافع عن اقتراحها أمام المجلس.

الفئة الخاصة أو الفئة (ب): هي المنظمات التي تتمتع باختصاص محدود متعلق بجزء من نشاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي أقل أهمية من النوع السابق، ولها أن تبدي رأيها للمجلس بصدد هذه المسائل.

الفئة المناوبة أو الفئة (ج): وهي المنظمات التي يمكن أن تساهم في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من وقت لآخر من خلال استشارتها ببعض المسائل المتصلة بنشاطها هذا، ويتم تسجيلها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وكل فئه من هذه الفئات لديها امتيازاتها والتزاماتها الخاصة , إلا أن جميعها لها الحق بمخاطبة ممثلي الأمم المتحدة ولفت نظرها إلى انتهاكات حقوق الإنسان , كما يتم دعوتهم للمشاركة بمؤتمرات الأمم المتحدة

وحضور اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة المتفرعة عنه , فعلى سبيل المثال تملك المنظمات من الفئة العامة والخاصة الحق بإبداء آرائها وتوزيعها على الأعضاء خلال الجلسات المختلفة للمجلس والأجهزة المساندة له , يمكن لها القيام بتدخلات شفوية أثناء هذه الاجتماعات , في حين لا تتمتع منظمات الفئة المناوبة بمثل هذه الامتيازات , كما تلتزم منظمات الفئة العامة والخاصة بتقديم تقرير حول نشاطها للمجلس كل أربع سنوات , وبالمقابل لا يقع مثل هذا الالتزام على منظمات الفئة المناوبة .

وهناك العديد من أجهزة الأمم المتحدة التي تترك المجال مفتوحًا للمنظمات غير الحكومية لأن تقوم بهذا الدور، مثل لجنة حقوق الإنسان، اللجنة الفرعية، لجنة مركز المرأة، الجمعية العامة.

ويترتب على جهود المنظمات غير الحكومية في هذا المجال نتائج غاية في الأهمية مثل:

مناورات الردهات: ويقصد بذلك لفت أنظار الجهات المعنية إلى انتهاكات حقوق الإنسان واللجنة الفرعية وصلاحية إصدار القرارات التي يمكن أن تبين ممارسات بعض الدول التي تشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان مما تضع الدولة المعنية في موقف حرج على الساحة الدولية ويدفعها في بعض الأحيان إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لوقف هذه الانتهاكات، ومنع وقوعها، وغالباً ما تعتمد هذه الأجهزة على المعلومات التي توفرها المنظمات غير الحومية عن البلد المعني.

وفي بعض الأحيان يكون لهذه القرارات دور في توفير حماية فعالة، فعلى سبيل المثال قد ينبه القرار الصادر عن اللجنة الفرعية لجنة حقوق الإنسان إلى مسألة معينة، الأمر الذي قد يدفع الأخيرة إلى تعيين خبير خاص ليتولى التحقيق فيها أو القيام بزيارة خاصة لجمع الحقائق.

تصريحات لجنة حقوق الإنسان: في بعض الأحيان، تمتنع الدول الأعضاء في اللجنة عن إصدار قرار حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تتم في دولة معينة لأسباب سياسية لكن بسبب الحملات التي تشنها المنظمات غير الحكومية والضغط الذي تمارسه يقوم رئيس لجنة حقوق الإنسان بالإدلاء بتصريح حول هذا الموضوع.

تقديم الشكاوى الفردية: يمكن لهذه المنظمات التقدم بشكاوى إلى الأجهزة المعنية نيابة عن طالبي اللجوء الذين تتوفر لديهم الإمكانية المتاحة لهذه المنظمات، وخاصة أن أغلب طالبي اللجوء يجهلون الحق أو التعامل مع مثل هذه الأجهزة.

دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق اللاجئين

أ-نشأة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

لقد تبنت الأمم المتحدة عدة معاهدات دولية بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وقامت بإنشاء وتطوير آليات عدة من أجل تطبيق أعمال تلك المعاهدات.

ومن أهم هذه الآليات التي تؤمن احترام وحماية حقوق الإنسان الآليات الوطنية الداخلية مثل المجلس التشريعي والمراقبة من قبل الهيئات الحكومية المراقبة من قبل الهيئات غير الحكومية.

ومن ضمن تلك الآليات نجد آلية ذات أهمية كبيرة وهي المؤسسات أو اللجان الوطنية لحقوق الإنسان وهي مؤسسات وطنية ديمقراطية، رسمية، ودائمة، هدفها تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وقد

طرحت فكرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لأول مرة عام 1946 من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

وفي عام 1960 شجع المجلس الحكومات على إنشاء تلك المؤسسات وتم إعلام الأمين العام بذلك وقامت عدة مناقشات حول هذا الموضوع حتى عام 1978 حينما عقدت لجنة حقوق الإنسان مؤتمر جنيف الذي تم خلاله التصديق على مجمل المعايير المتعلقة بسير العمل وتم دعم تلك المعايير من قبل المجلس والجمعية العامة للأمم المتحدة ودعا المجلس البلدان الأعضاء إلى إنشاء تلك المؤسسات.

وتتابعت التطورات، وفي عام 1991 قامت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان , أهم الجهات المعنية بحقوق الإنسان بتنظيم ورشة عمل مع المؤسسات الوطنية والدول والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بهدف تحديد دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتكوينها والمبادئ التي تقوم عليها وانعقاد اللقاء في باريس وعرفت المقررات التي نتجت عنه «مبادئ باريس « وتم التصديق على هذه المبادئ في أكتوبر 1991 في باريس وأقرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هذه التوصيات في مارس 1993 بالقرار رقم 54/1992 , وكذلك فعلت الجمعية العامة المجتمعة في 20 ديسمبر 1992 .

ونخلص من ذلك إلى أن المؤسسات أو اللجان الوطنية المعنية بحقوق الإنسان تخضع للمبادئ والمعايير التي وضعها مؤتمر جنيف 1978 ومؤتمر باريس 1991 والتي أقرتها لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة.

والمؤسسات أو اللجان الوطنية لحقوق الإنسان تتسم جميعها بأنها تنشأ بقانون وتكون مستقلة عن السلطات التنفيذية وتتسم بطابع إداري وليست ذات صفة تشريعية أو قضائية وليست منظمة غير حكومية، ومستقلة مالياً ولها مخصصات وميزانية ومصادر تمويل وفرق عملها مستقل وتخضع في اختصاصها وتركيبها ونظام عملها إلى مبادئ جنيف 1978 ومبادئ باريس 1991 , وقانون إنشائها.

و تعد المملكة العربية السعودية من أكثر الدول استقبالاً للزائرين (اللاجئين داخل المملكة) من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة و الأعمال الإنسانية، الذي يتيح لهم فرصة العلاج والتعليم مجاناً، وتحرص على اندماجهم في المجتمع وذلك من خلال وجودهم في جميع مناطق المملكة، وإتاحة فرص العمل والتعليم في المدارس العامة.

الجدير بالذكر أن نسبة اللاجئين داخل المملكة العربية السعودية وصلت إلى 5.5% من إجمالي عدد السكان السعوديين.

وأيضا فاللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر لجنة وطنية رسمية وليست دولية أو إقليمية، أنشأت بالمرسوم بقانون رقم 38 لسنة 2002 والذي تم تعديله بالمرسوم بقانون رقم 17 لسنة 2011 مستقلة عن مؤسسات الدولة من الناحية المالية والإدارية، ودائمة وتتمتع بشخصية معنوية عامة ولها طبيعة خاصة تتمثل في كونها لجنة رسمية وليست منظمة غير حكومية وتهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتندرج ضمن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تخضع لمبادئ وقواعد مؤتمر جنيف 1978 مبادئ باريس 1991.

ب-دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر في حماية اللاجئين.

قررت مبادئ باريس 1991 وهي المرجعية الدولية للمؤسسات الوطنية العديد من اختصاصات تلك المؤسسات أهمها ما يلي:

تختص المؤسسة الوطنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

تكون للمؤسسات الوطنية بصفة خاصة تقديم فتاوى وتوصيات ومقترحات وتقارير على أساس استشاري إلى الحكومات أو البرلمانات أو أي جهاز مختص بناء على طلب السلطات المعنية أو باستخدام حقها في الاستماع إلى أيه مسالة دون إحالة من جهة أعلى بشأن جميع المسائل المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وخاصة ما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، ويجوز للمؤسسات الوطنية أن تقرر نشر ما سلف على الجميع.

وبشأن طرق عمل المؤسسات الوطنية فقد قررت مبادئ باريس سالفة الذكر أن يكون للمؤسسات الوطنية إطار عملها.

أن تكرس المؤسسات الوطنية علاقتها مع المنظمات غير الحكومية لأجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وبخاصة حماية المجموعات الضعيفة كالأطفال والعمال المهاجرين واللاجئين والمعوقين جسدياً أو عقلياً ومكافحة العنصرية وغير ذلك.

أن تخاطب الرأي العام مباشرة أو من خلال أي جهاز إعلامي لا سيما لنشر آرائها وتوصياتها للجميع.

يضاف إلى ما تقدم فإن مبادئ باريس سالفة الذكر قد منحت للمؤسسات الوطنية تلقي وبحث الشكاوى والالتماسات المتعلقة بحالات فردية ويكون اللجوء إليها من جانب الأفراد أو ممثليهم أو منظمات غير حكومية أو جمعيات أو نقابات أو غيرها من الهيئات التمثيلية.

وبالبناء على ما تقدم فإن دور المؤسسات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق طالب اللجوء يتبلور في الآتي: -

حالة وجود لاجئين على إقليم الدولة وتعرض حقوق أحدهم إلى انتهاك فإذا رصدت اللجنة أو تلقت شكوى من قبل الأفراد أو المنظمات والهيئات في الداخل أو الخارج بوجود هذه الانتهاكات فإن اللجنة تقوم ببحث هذه الشكوى وإذا ما ثبت لها وجود هذه الانتهاكات تقوم بمخاطبة الجهات المختصة أو من خلال التقارير التي ترفعها لإزالة حاله الانتهاك إن وجدت.

حالة وجود انتهاك لحقوق أحد المواطنين القطريين أو أحد المقيمين في دولة قطر على إقليم دولة أجنبية: المستقر عليه وفقاً لمبادئ باريس بأن المؤسسات الوطنية تختص كما سلف ذكره بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكل من يخضع للولاية القانونية للدولة الموجود بها المؤسسة الوطنية فإذا وجد انتهاك لحقوق الإنسان على إقليم دولة أجنبية لأي شخص يخضع للولاية القانونية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر وتلقت اللجنة شكوى تفيد ذلك أو رصدت هذا الانتهاك بأي طريقة من طرق الرصد فإن اللجنة الوطنية تقوم بالاتصال مع الجهات المختصة في الدولة محل الانتهاك إذا وجدت أو مخاطبة السلطات المعنية حالة عدم وجود مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في هذا البلد أو مخاطبة المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية ذات الصلة بحقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الأخرى.

تعمل اللجنة في إطار من ممارسة اختصاصاتها بمراجعة التشريعات المعمول بها في الدولة أو التشريعات المزمع إصدارها والتي يتم عرضها على اللجنة وإذا تبين لها وجود أحكام تتعارض مع حقوق الإنسان لصعوبة عامة ومن بينها حقوق اللاجئين ترفع توصياتها للسلطات المختصة في الدولة لإزالة هذا التعارض.

يمكن للجنة في الحالات التي تقوم فيها بتقديم تقارير الظل أمام أجهزة الأمم المتحدة تعمل اللجنة على بيان أي أمور تتعلق بحقوق اللاجئين إذا وجدت سواء من الناحية التشريعية أو الممارسة العملية.

والجدير بالذكر أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر في إطار حماية حقوق اللاجئين قامت بإبرام اتفاقية تعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

العمل الإنساني في أرقام

الأشخاص المحتاجون	ا لمستهد فو ن	المتطلبات
235.4 مليون	159.9 مليون	35.1 بليون

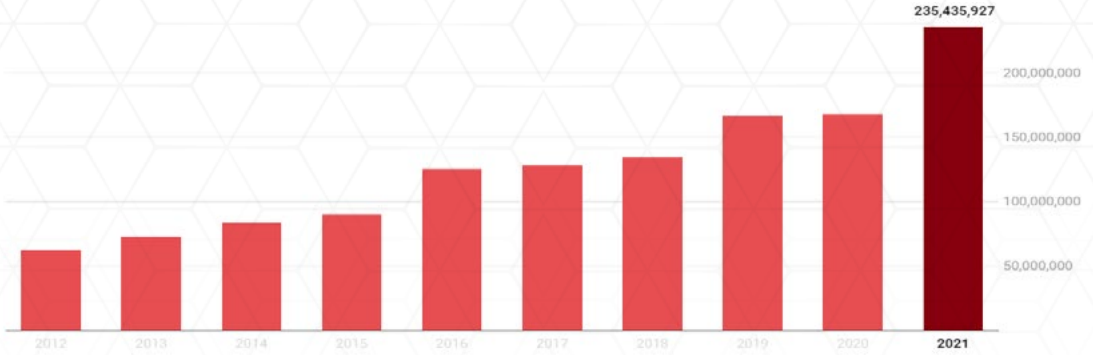

النوع	النوع	الأشخاص المحتاجون	الأشخاص المستهدفون	التمويل المطلوب
أفغانستان	HRP	18,400,000	15,700,000	1,300,000,000
بوركينا فاسو	HRP	3,500,000	2,900,000	607,400,000
بوروندي	HRP	2,300,000	1,040,000	195,647,826
الكاميرون	HRP	4,000,000	2,400,000	360,000,000
جمهورية إفريقيا الوسطى	HRP	2,800,000	1,840,000	444,700,000
تشاد	HRP	-	-	-
كولومبيا	HRP	6,700,000	1,500,000	300,000,000
جمهورية الكونغو الديمقراطية	HRP	19,600,000	9,600,000	1,980,000,000
أثيوبيا	HRP	21,300,000	16,300,000	1,502,100,145
هايتي	HRP	4,400,000	1,500,000	235,600,000
العراق	HRP	4,100,000	2,500,000	630,000,000
ليبيا	HRP	1,300,000	451,000	189,000,000
مالي	HRP	7,100,000	5,800,000	498,000,000
موزمبيق	HRP	1,300,000	1,100,000	254,400,000
ميانمار	HRP	1,035,782	944,468	276,455,940
النيجر	HRP	3,800,000	2,200,000	500,000,000
نيجيريا	HRP	8,900,000	6,200,000	1,100,000,000

الأراضي الفلسطينية المحتلة	HRP	2,400,000	1,800,000	417,000,000
باكستان	HRP	10,500,000	3,300,000	285,300,000
الصومال	HRP	5,900,000	4,000,000	1,090,000,000
جنوب السودان	HRP	7,500,000	5,600,000	1,500,000,000
السودان	HRP	13,400,000	8,900,000	1,800,000,000
سوريا	HRP	13,000,000	10,500,000	4,200,000,000
أوكرانيا	HRP	3,400,000	1,900,000	168,000,000
فنزويلا	HRP	7,000,000	4,500,000	762,500,000
اليمن	HRP	24,300,000	19,000,000	3,386,000,000
زمبابوي	HRP	6,800,000	4,500,000	505,500,000
بوروندي - إقليمي	RRP	488,500	488,500	208,889,587
جمهورية الكونغو الديمقراطية - إقليمي	RRP	1,544,629	1,544,629	544,601,391
القرن الأفريقي واليمن - إقليمي	MRP	613,667	311,017	68,193,940
الروهينجا - خطة الاستجابة المشتركة	JRP	1,300,000	1,300,000	954,000,000
جنوب السودان - إقليمي	RRP	3,071,400	3,071,400	868,677,970
سوريا - إقليمي	3RP	10,078,363	10,078,363	5,841,000,000
فنزويلا - إقليمي	RMRP	7,203,586	3,295,457	1,436,993,560

اسفير

المعروفة سابقًا باسم مشروع اسفير هي حركة عالمية بدأت في عام 1997 بهدف تحسين جودة المساعدة الإنسانية.

تعد مجموعة معايير اسفير الأكثر استخدامًا والأكثر انتشارًا من المعايير الإنسانية. ويعد دليل اسفير أهم ما يصدر عن الحركة

نشأته	شهدت التسعينات زيادة سريعة في الأنشطة الدولية للوكالات الإنسانية. أثناء أزمة اللاجئين في البحيرات الكبرى في روندا وفي عام 1994، كانت تقييمات المانحين والمنظمات غير الحكومية للأزمة تنتقد استجابة وأنشطة العديد من المنظمات غير الحكومية. ومن هنا ازداد النقاش بين الوكالات الإنسانية حول عدم وجود معايير لتقديم المساعدة الإنسانية.
الهدف منه	وضع ميثاق إنساني وما يرتبط به من المعايير الدنيا بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الرائدة والحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، لنشر المنتجات الناتجة على نطاق واسع داخل النظام الإنساني الدولي، وتشجيع اعتمادها الرسمي وممارسة وكالات الإغاثة والجهات المانحة لها.
القطاعات الأساسية في الاستجابة الإنسانية	• إمدادات المياه والصرف الصحي • التغذية • المساعدة الغذائية • المأوى وتخطيط المواقع • الخدمات الصحية

مراحل تطور أسفير

المرحلة الأولى1997 إلى أكتوبر 1998	(وضع المعايير الدنيا) (وضع الميثاق الإنساني) سلطت المسودة النهائية الضوء على أهمية ثلاثة مبادئ بشكل خاص: الحق في الحياة بكرامة، التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، ومبدأ عدم الإعادة القسرية.

المرحلة الثانية - نوفمبر 1998 إلى يناير 2000	التدريب يركز البرنامج التدريبي «بشكل أساسي على العمل اليومي للممارس الإنساني الفردي» https://youtu.be/_J-qYk4YMeI المرحلة الثالثة - نوفمبر 2000 إلى ديسمبر 2004
المرحلة الثالثة- نوفمبر 2000 إلى ديسمبر 2004	تم تنقيح الدليل بشكل كامل وتم إطلاق الإصدار الثاني في عام 2004 الذي ركز على تسهيل عمل الأشخاص الذين يستخدمون ويروجون أسفير على الصعيدين الوطني والإقليمي.
المرحلة الرابعة منظمة مستقلة قائمة على العضوية	في عام 2016، توقفت أسفير عن أنشطتها كمشروع محدود المدة لتصبح منظمة مستقلة لا تهدف للربح . تخضع أسفير حاليًا لجمعية عامة، تتألف من جميع أعضاء أسفير، وتشرف عليها لجنة تنفيذية، يتم انتخاب أعضاء مكتبها من بين أعضاء الجمعية العامة. لتعكس الوضع الجديد.

اسفير

المطبوع الرئيس	ويشمل الميثاق الإنساني ومبادئ الحماية والمعيار الإنساني الأساسي والمعايير الإنسانية الدنيا في أربعة مجالات للاستجابة إمدادات المياه والصرف الصحي وتعزيز النظافة؛ الأمن الغذائي، والتغذية؛ المأوى والصحة . وهكذا يبدو أن الدليل هو الأداة الأكثر شهرة ومعترف به دوليًا في مجال المعايير الإنسانية. وبالنظر إلى جميع إصداراته، تمت ترجمة دليل أسفير إلى أكثر من 30 لغة تتم مراجعة معايير أسفير بشكل دوري للتأكد من أن الكتيب يعكس الأدلة الجديدة والممارسات المتطورة في القطاع الإنساني. https://spherestandards.org/wp-content/uploads/Sphere-Handbook-2004-Arabic.pdf

الطبعة الأولى والثانية	نُشر دليل أسفير الأول [18] في عام 2000، حيث أنشأ إطارًا عمليًا للمساءلة في حالات الطوارئ الإنسانية من خلال الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا. أضافت الطبعة المنقحة في عام 2004 الأمن الغذائي كقطاع جديد، كما دمج التغذية والمعونة الغذائية. تناول فصل جديد معايير العملية المشتركة بين جميع القطاعات، بما في ذلك المشاركة والرصد والتقييم وكفاءات الموظفين والإدارة. تم تضمين سبعة مواضيع شاملة: الأطفال، كبار السن، الأشخاص ذوو الإعاقة، النوع الاجتماعي، الحماية، فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
الطبعة الثالثة	ركزت نسخة 2011 على حماية وسلامة السكان المتضررين. تم إدماج الحد من مخاطر الكوارث والإنعاش المبكر بما يعكس التحديات الناشئة لتغير المناخ والتدهور البيئي. تمت الإشارة إلى الحاجة إلى التكيف مع السياقات الحضرية. كما تم تنقيح الفصول الفنية لإظهار أهمية الاستعداد والتنسيق والجودة الفنية على نطاق المنظومة. على سبيل المثال، كان هناك إدراك للحاجة إلى دعم وتعزيز النظم الصحية المحلية، وتوفير معايير حول إعادة البناء الانتقالية على المدى الطويل، ووضع نهج أكثر تكاملاً للوقاية من سوء التغذية وعلاجه الذي يعالج الأسباب الأوسع مثل الفقر وسبل العيش في حالات الطوارئ. 3https://spherestandards.org/wpcontent/uploads/2018/06/Sphere_Handbook_201 1_Arabic.pdf
الطبعة الرابعة	تركز الطبعة الرابعة بشكل أكبر على دور السلطات والمجتمعات المحلية بصفتها جهات فاعلة في تعافيها. تم التركيز بشكل أكبر على تحليل السياق لتطبيق المعايير. هناك أيضًا معايير محدثة في مجالات مثل المياه والصرف الصحي والرعاية التلطيفية في الصحة وتأمين الحيازة في المأوى والسكن. كما تم دمج طرق جديدة لتقديم المساعدة، بما في ذلك المساعدة النقدية. https://spherestandards.org/wp-content/uploads/The-Sphere-Handbook-2018-AR- 2.pdf

عندما أوشكت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء في عام 1945، كانت الدول في حالة خراب، وكان العالم يريد السلام. فاجتمع ممثلو 50 دولة في مؤتمر الأمم المتحدة حول التنظيم الدولي في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا في الفترة من 25 نيسان/أبريل إلى 26 حزيران/يونية 1945. وعلى مدار الشهرين التاليين، شرعوا في صياغة ميثاق الأمم المتحدة ثم التوقيع عليه، الأمر الذي أدى إلى إنشاء منظمة دولية جديدة، الأمم المتحدة، التي كان من المأمول أن تمنع نشوب حرب عالمية أخرى مثل التي عاشوها للتو.

بعد أربعة أشهر من انتهاء مؤتمر سان فرانسيسكو، بدأت الأمم المتحدة عملها رسميًا في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945، عندما ظهرت إلى الوجود بعد أن صدقت الصين وفرنسا والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على ميثاقها إضافة لغالبية الموقعين الآخرين.

والآن بعد أكثر من 75 عامًا، لا تزال الأمم المتحدة تعمل على الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين، وحماية حقوق الإنسان، والتمسك بالقانون الدولي.

وفي الوقت نفسه، تقوم الأمم المتحدة بعمل جديد في عام 1945 لم يكن متوقعاً من قبل مؤسسيها. حيث حددت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة & nbsp لعام 2030، لتحقيق أفضل وأكثر مستقبل مستدام لنا جميعًا. ووافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كذلك على العمل المناخي للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

مع العديد من الإنجازات الماضية، تتطلع الأمم المتحدة لإنجازات عديدة في المستقبل.

إن الأمم المتحدة جزء من منظومة الأمم المتحدة، والتي تضم بالإضافة إلى الأمم المتحدة نفسها، العديد من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، ولكل منها مجال عمل خاص به وقيادته وميزانيته. ويتم تمويل البرامج والصناديق من خلال التبرعات وليس من خلال المساهمات المقررة. إن الوكالات المتخصصة هي منظمات دولية مستقلة تمول من المساهمات الطوعية والمقدرة. وتنسق الأمم المتحدة عملها مع هذه الكيانات المنفصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والتي تتعاون مع المنظمة لمساعدتها على تحقيق أهدافها.

الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة

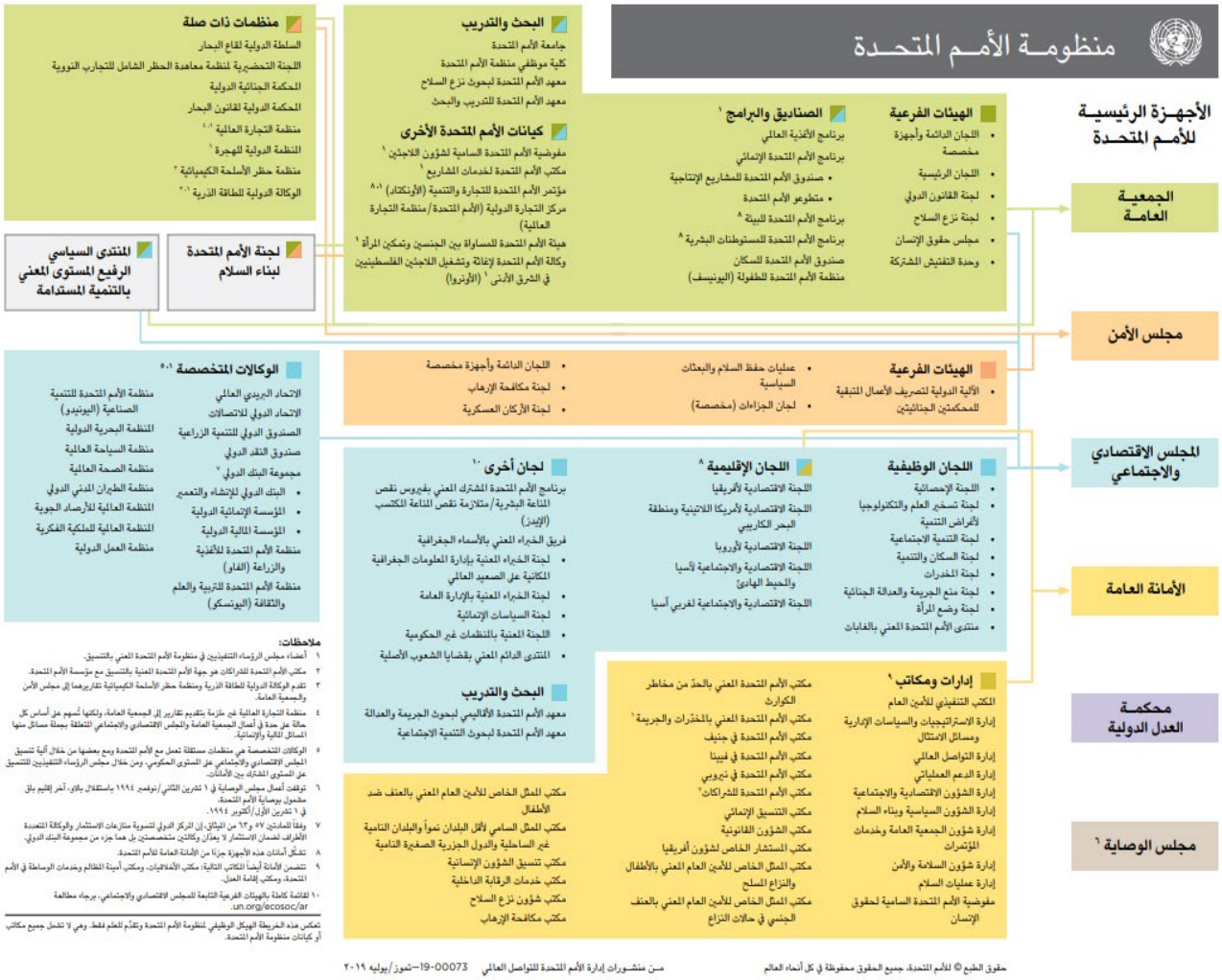

ملاحظات:

١ أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٢ مكتب الأمم المتحدة للشراكات هو جهة الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق مع مؤسسة الأمم المتحدة.

٣ تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقاريرهما إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.

٤ منظمة التجارة العالمية غير ملزمة بتقديم تقارير إلى الجمعية العامة، ولكنها تُسهم على أساس كل حالة على حدة في أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بجملة مسائل منها المسائل المالية والإنمائية.

٥ الوكالات المتخصصة هي منظمات مستقلة تعمل مع الأمم المتحدة ومع بعضها من خلال آلية تنسيق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الحكومي، ومن خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق على المستوى المشترك بين الأمانات.

٦ توقفت أعمال مجلس الوصاية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ باستقلال بالاو، آخر إقليم باق مشمول بوصاية الأمم المتحدة، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٧ وفقاً للمادتين ٥٧ و٦٣ من الميثاق، إن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار لا يعدّان وكالتين متخصصتين بل هما جزء من مجموعة البنك الدولي.

٨ تشكّل أمانات هذه الأجهزة جزءا من الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٩ تتضمن الأمانة أيضاً المكاتب التالية: مكتب الأخلاقيات، ومكتب أمينة المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة، ومكتب إدانة العدل.

١٠ لقائمة كاملة بالهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يرجى مطالعة un.org/ecosoc/ar

تعكس هذه الخريطة الهيكل الوظيفي لمنظومة الأمم المتحدة وتقدَّم للعلم فقط. وهي لا تشمل جميع مكاتب أو كيانات منظومة الأمم المتحدة.

حقوق الطبع © للأمم المتحدة، جميع الحقوق محفوظة في كل أنحاء العالم

من منشورات إدارة الأمم المتحدة للتواصل العالمي 19-00073—تموز/يوليه ٢٠١٩

11حقيقة عن الأمم المتحدة

الأمم المتحدة

مكافحة الأوبئة: تنسق جهود توفير اللقاحات ضد كوفيد-١٩ على مستوى العالم

توفر الغذاء والمساعدة لنحو ٩٧ مليون شخص في ٨٨ بلداً

تتيح اللقاحات لتحصين ٥٠ في المائة من أطفال العالم وتساعد على إنقاذ حياة ٣ ملايين طفل سنوياً

تقوم بمساعدة وحماية ٩٧,٣ مليون شخص من الفارين من الحروب والمجاعة والاضطهاد

تعمل مع ١٩٦ بلداً للإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين

تحافظ على السلام بإيفاد ٩٠ ألفاً من حفظة السلام في ١٢ عملية منتشرة في جميع أنحاء العالم

تعمل على معالجة أزمة المياه العالمية التي تؤثر على أكثر من ٢,٢ مليار شخص حول العالم

تقوم بحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي ومن خلال ٨٠ معاهدة وإعلاناً

تنسق المناشدة الرامية إلى جمع ٣٤ مليار دولار أمريكي من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية لـ ١٦٠ مليون شخص

تستخدم الدبلوماسية لمنع نشوب النزاعات وتقدم المساعدة الانتخابية لنحو ٥٠ بلدا سنوياً

تدعم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لأكثر من ٣٠ مليون امرأة سنوياً

إدارة الأمم المتحدة للتواصل العالمي — ٢٠٢١

البرامج والصناديق

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المقر: مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نحو 170 بلدًا وإقليمًا ليساعدها في مواصلة إحراز تقدم مستدام من خلال القضاء على الفقر والحد من التفاوت، فضلاً عن بناء المرونة اللازمة. ويضطلع البرنامج — بصفته الوكالة الأممية المتخصصة في المسائل التنموية — بدور حاسم في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المقر: نيروبي، كينيا

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي أُنشئ في عام 1972، هو صوت البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة. فالبرنامج يعمل بوصفه عاملا محفزًا وتثقيفيا ومعلمًا وميسرًا لتعزيز الاستخدام الإنمائي الرشيد للبيئة العالمية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

المقر: مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق الأمم المتحدة للسكان هو الوكالة الأممية الرائدة المعنية بقضايا الحمل والولادة المأمونين والتمكين لقدرات الشباب.

المقر: نيروبي، كينيا

تنصب مهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الشهير اختصارًا بـ»موئل الأمم المتحدة»، في تعزيز تطوير المستوطنات البشرية تطويرًا مستداماً بيئيًا واجتماعيًا وبما يحقق توافر المأوى الملائم للجميع

المقر: مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

تعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في 190 دولة وإقليماً لإنقاذ حياة الأطفال والدفاع عن حقوقهم ومساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم، من الطفولة المبكرة حتى المراهقة.

المقر: روما، إيطاليا

يهدف برنامج الغذاء العالمي، وهو أكبر وكالة إنسانية في العالم، إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية، ويساعد برنامج الأغذية العالمي ما يقارب من 100 مليون شخص في حوالي 88 دولة من خلال تقديم المساعدة كل عام عبر توزيع المواد الغذائية أو النقدية وغير ذلك. وحصل برنامج الغذاء العالمي على جائزة نوبل للسلام عام 2020.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

المقر: جنيف، سويسرا

يقود برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز العالم ويلهمه لتحقيق رؤيته المشتركة المتمثلة في صفر إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وانعدام التمييز، وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز. ويوحد برنامج الأمم المتحدة المشترك جهود 11 منظمة تابعة للأمم المتحدة -وهي: وكالة اللاجئين ويونيسف وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق السكان والبرنامج الإنمائي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة العمل الدولية ويونسكو ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. ويعمل بشكل وثيق مع الشركاء العالميين والوطنيين من أجل إنهاء وباء الإيدز بحلول عام 2030 كجزء من أهداف التنمية المستدامة.

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المقر: جنيف، سويسرا

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحمي اللاجئين في جميع أنحاء العالم وتسهل عودتهم إلى ديارهم أو إعادة توطينهم.

المقر: عمان، الأردن

ساهمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في رعاية أربعة أجيال من اللاجئين الفلسطينيين. وتشتمل الخدمات على التعليم والرعاية الصحية وخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية وهياكل المخيمات وتطويرها والمساعدة في حالة الطوارئ والتمويل المصغر. وترفع الوكالة تقاريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

يرتبط عمل منظمة الصحة العالمية بخدمة الناس وخدمة الإنسانية. ويرتبط على وجه الخصوص بالسعي إلى ضمان أن تكون صحة الناس حقاً أساسياً من حقوق الإنسان.

نشأتها	من المسائل التي ناقشها الدبلوماسيون عند تشكيل الأمم المتحدة في عام 1945، إنشاء منظمة صحية عالمية. ودخل دستور المنظمة حيّز النفاذ في 7 نيسان/أبريل 1948- وهو التاريخ الذي أصبح يُعرف بيوم الصحة العالمي ويُحتفل به كل عام.
مبادؤها	• الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز. • التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية. • صحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن، وهي تعتمد على التعاون الأكمل للأفراد والدول وما تحققه أية دولة في مجال تحسين الصحة وحمايتها أمر له أهميته للجميع. • تفاوت التنمية في البلدان المختلفة في تحسين الصحة ومكافحة الأمراض، ولا سيما الأمراض السارية، خطر على الجميع. • النشأة الصحية للطفل أمر بالغ الأهمية؛ والقدرة على العيش بانسجام في بيئة كلية متغيرة أمر جوهري لهذه النشأة. • إتاحة فوائد العلوم الطبية والنفسية وما يتصل بها من معارف لجميع الشعوب أمر جوهري لبلوغ أعلى المستويات الصحية. • الرأي العام المستنير والتعاون الإيجابي من الجمهور لهما أهمية قصوى في تحسين صحة البشر. • الحكومات مسؤولة عن صحة شعوبها ولا يمكن الوفاء بهذه المسؤولية إلا باتخاذ تدابير صحية واجتماعية كافية.
مكاتبها الإقليمية	• تتوزع الدول الأعضاء في المنظمة على ستة أقاليم، ولكل إقليم مكتب إقليمي: • المكتب الإقليمي لجنوب شرق أسيا. • المكتب الإقليمي للأمريكتين. • المكتب الإقليمي لأفريقيا. • المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادي. • المكتب الإقليمي لأوروبا. • المكتب الإقليمي للشرق المتوسط.

مجالات عمل منظمة الصحة العالمية

طارئ

أي وقت، تستجيب القوى العاملة لمنظمة الصحة العالمية بنشاط لتفشي الأمراض المعدية والكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم. يؤدي موظفو منظمة الصحة العالمية دورًا أساسيًا في دعم الدول الأعضاء للاستعداد لحالات الطوارئ ذات العواقب الصحية العمومية والاستجابة لها والتعافي منها.

عمليات

تدرك منظمة الصحة العالمية أهمية وجود هيكل إداري قوي، ملتزم بتمكين الناس من العمل بأفضل ما لديهم وتحسين الموارد المتاحة في جميع أنحاء المنظمة.

الإدارة والقيادة

تتولى الأدوار القيادية العليا ركيزة المساءلة في منظمة الصحة العالمية. القوة الدافعة لدينا ووجهنا للجمهور. إنهم ملتزمون بدعم دور منظمة الصحة العالمية في عالمنا المتغير وإلهام الجيل القادم من القادة. كلما كان قادتنا أقوى، كان عالمنا أكثر صحة

الصحة العامة

نحن فخورون بخبراء الصحة العامة لدينا.

إنها برامج موجهة نحو النتائج ومحرك في جميع مجالات الصحة والطوارئ. إنهم يتسمون بالمرونة ويعملون على مستوى الدولة والإقليمية والمقر لتحقيق أعلى معايير الصحة من خلال البرامج والأهداف القائمة على الأدلة

صحة اللاجئين والمهاجرين

حقائق رئيسة

يهاجر أكثر من مليار شخص على مستوى العالم، أي حوالي شخص واحد من كل 7 أشخاص من سكان العالم.

من هذا المجموع، هناك 281 مليون شخص من المهاجرين الدوليين و84 مليوناً من المشردين قسراً (48 مليون نازح داخلياً، و26.6 مليون لاجئ، و4.4 ملايين طالب لجوء). ومن بين المشردين قسراً، هناك 35 مليون طفل ومليون ولدوا وسط ظروف اللجوء.

من المتوقع أن يزداد عدد الأشخاص المهاجرين بسبب الفقر وانعدام الأمن والافتقار إلى الخدمات الأساسية، والنزاعات والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية.

يمكن أن تؤدي الهجرة إلى تحسّن الوضع الصحي للفرد أو تدهوره. وغالباً ما يشهد اللاجئون والمهاجرون نتائج صحية أسوأ في بلدان العبور والمقصد بسبب عوائق تشمل الاختلافات اللغوية والثقافية والتمييز المؤسسي وتقييد الاستفادة من الخدمات الصحية.

يمكن أن يؤدي الإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي إلى الفقر والتشرد والاستغلال، ممّا يفاقم خطر الإصابة بالأمراض غير السارية.

لمحة عامة

تتنوع احتياجات الصحة البدنية والنفسية للاجئين والمهاجرين حسب تجاربهم في بلدهم الأصلي، ورحلة هجرتهم، وسياسات الدخول والدمج في البلد المضيف، وظروف المعيشة والعمل. ويمكن أن تزيد هذه التجارب من فرص تعرض اللاجئين والمهاجرين للأمراض المزمنة والمعدية.

وقد تسببت جائحة كوفيد19- في تعطّل الخدمات الصحية، ممّا عرض الأشخاص الذين يواجهون أوضاع ضعف أصلاً إلى المزيد من الخطر وعرقل قدرة النظم الصحية على تلبية احتياجاتهم.

البيانات والمعلومات الأساسية عن اللاجئين والمهاجرين:

يرد تعريف مصطلح "لاجئ" في المادة 1 من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. ولا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً لمصطلح مهاجر، ولكن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الأمم المتحدة تعرف المهاجر الدولي بأنه "أي شخص يغير بلد إقامته المعتادة"، ويشمل هذا التعريف أي شخص يتنقل أو انتقل عبر حدود دولية، بغض النظر عن وضعه القانوني، ومدة إقامته بالخارج وأسباب هجرته.

وقد يُمنح المهاجرون وضعاً قانونياً خاصاً بالهجرة يحد من استحقاقاتهم وإمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية. غير أن القانون الدولي يضمن الوصول الشامل بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار).

ورغم خضوع اللاجئين والمهاجرين لأطر قانونية مستقلة، فإنهم يتمتعون بحقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية نفسها التي يتمتع بها سواهم من الناس. وفي عام 2021كان في طليعة البلدان التي فرّ منها أكبر عدد من اللاجئين البلدان التالية: -1 الجمهورية العربية السورية، -2 فنزويلا، -3 أفغانستان، -4 جنوب السودان، -5 ميانمار، بينما كانت البلدان التالية في طليعة البلدان المضيفة لأكبر عدد من اللاجئين: -1 تركيا، -2 كولومبيا، -3 أوغندا، -4 باكستان، -5 ألمانيا .

وفي الأسابيع الخمسة الأولى من تصاعد حدة النزاع في أوكرانيا، في 24 شباط/ فبراير 2022، عبر أكثر من 4 ملايين لاجئ من أوكرانيا الحدود إلى البلدان المجاورة، واضطرت أعداد إضافية للنزوح إلى مناطق أخرى داخل البلد .

وفي عام 2020، كانت البلدان التالية في طليعة بلدان المنشأ للمهاجرين الدوليين: -1 الهند، -2 المكسيك، -3 الاتحاد الروسي، -4 الجمهورية العربية السورية، -5 الصين. في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية بلد المقصد الرئيس للمهاجرين الدوليين منذ عام 1970، واحتلت ألمانيا مرتبة ثاني أكبر بلد مقصداً لهم .

استجابة منظمة الصحة العالمية

ترى المنظمة أن الجميع بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون ينبغي أن يكونوا قادرين على التمتع بالحق في الصحة والحصول على خدمات صحية عالية الجودة محورها الناس دون أي عراقيل مالية، على النحو المتجسد في التزامنا بتحقيق التغطية الصحية الشاملة. وينبغي أن تدمج النظم الصحية احتياجات اللاجئين والمهاجرين في السياسات الصحية الوطنية والمحلية وأن تراعيها في تصميم الخدمات الصحية وتمويلها وتخطيطها وتقديمها. وفي إطار الاستجابات السريعة والفعالة للطوارئ، قد يلزم أحياناً تقديم الخدمات الصحية المنقذة للأرواح بالتوازي مع النظم الصحية الوطنية، ولكن ينبغي على المدى الطويل دمج صحة اللاجئين والمهاجرين في النظم الصحية القائمة.

وتعمل المنظمة في جميع أنحاء العالم على تأمين الحقوق الصحية للاجئين والمهاجرين وتحقيق التغطية الصحية الشاملة. كما تضطلع من خلال برنامج الصحة والهجرة، وبالتعاون مع المكاتب الإقليمية والقطرية، بدور القيادة والمناصرة والدعم على الصعيد العالمي في مجال صياغة سياسات الصحة والهجرة وتنفيذها؛ ووضع القواعد والمعايير لدعم اتخاذ القرارات الملائمة؛ ورصد الاتجاهات السائدة وتقوية نظم المعلومات الصحية وتعزيز الأدوات والإستراتيجيات؛ وتقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال الاستجابة وبناء القدرات لمواجهة تحديات الصحة العامة؛ وتعزيز العمل والتعاون بين الأطراف المتعددة على الصعيد العالمي من خلال العمل مع وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين، وكذلك من خلال انضمامها إلى شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

وتعمل المنظمة كذلك مع البلدان لبناء نظم صحية قوية مدعومة بقوى عاملة مدربة جيداً تتحلى بالوعي الثقافي والكفاءة، وتراعي احتياجات اللاجئين والمهاجرين ولغاتهم ومشاكلهم الصحية المتفردة.

ICRC

منذ نشأتها عام 1863، كان هدف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الوحيد هو حماية ضحايا النزاعات المسلحة والاضطرابات ومساعدتهم. وذلك عن طريق عملها المباشر عبر أنحاء العالم، وكذلك من خلال تشجيع تطوير القانون الدولي الإنساني وتعزيز احترامه من قِبَل الحكومات وجميع حاملي السلاح. وتعكس قصة اللجنة الدولية تطور العمل الإنساني واتفاقيات جنيف وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

عملها

يقوم عمل اللجنة الدولية على اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، ونظامها الأساسي، والنظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وقرارات المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. واللجنة الدولية منظمة مستقلة ومحايدة تضمن الحماية والمساعدة في المجال الإنساني لضحايا النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى. وتتخذ إجراءات لمواجهة حالات الطوارئ وتعزز في الوقت ذاته احترام القانون الدولي الإنساني وإدراجه في القوانين الوطنية.

مهمتها

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة تؤدي مهمة إنسانية بحتة تتمثل في حماية أرواح وكرامة ضحايا الحرب والعنف الداخلي وتقديم المساعدة لهم.

وتوجه اللجنة الدولية وتنسق أنشطة الإغاثة الدولية التي تنفذها الحركة في حالات النزاع. وتسعى جاهدة أيضا إلى تفادي المعاناة بنشر وتعزيز القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية.

وأُنشأت اللجنة الدولية عام 1863 وانبثقت عنها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

الأسس القانونية لأي عمل تقوم به اللجنة

تنيط اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الأول باللجنة الدولية مهمة محددة للعمل في حالة اندلاع نزاع مسلح دولي. وتتمتع اللجنة الدولية بالخصوص بالحق في أن يزور مندوبها أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين. وتخول لها الاتفاقيات أيضا حقًا واسعًا في اتخاذ المبادرات.

• تتمتع اللجنة الدولية، في النزاعات المسلحة غير الدولية، بالحق في اتخاذ مبادرات إنسانية يقرها المجتمع الدولي وتنص عليها المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع.

• تتمتع اللجنة الدولية أيضا بحق اتخاذ المبادرات في حالة وقوع اضطرابات وتوترات داخلية وأي حالة أخرى تقتضي القيام بعمل إنساني، ويعترف النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بهذا الحق. وهكذا يجوز للجنة الدولية حيثما لا ينطبق القانون الدولي الإنساني، عرض خدماتها على الحكومات دون أن يشكل ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية للدولة المعنية.

أنشطتها

تستجيب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل سريع وفعال للاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية الواقعة في منطقة نزاع. وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن الطوارئ قد تقع على غير انتظار وربما تضاعفت آثارها في البلدان التي تمزقها الحرب بالفعل. وفي مواجهة مثل هذه الطوارئ غير القابلة للتوقع، تولي اللجنة الدولية أهمية كبيرة لقدرتها على الانتشار بسرعة في الميدان

مجالات عمل اللجنة

- الأمن الاقتصادي
- التصدي للعنف الجنسي
- التعاون مع الجمعيات الوطنية
- الحد من أثار تلوث الأسلحة
- الدبلوماسية الإنسانية للتواصل
- الصحة
- الطب الشرعي والعمل الإنساني
- العلاقة بين اللجنة الدولية والقطاع الخاص
- المهاجرون اللاجئون وطالبو اللجوء
- المياه والسكن
- ترسيخ احترام القانون
- زيارة المحتجزين
- تمكين ذوي الإعاقة
- لم شمل العائلات والتصدي للعنف الجنسي

نظرة عامة عن عمل اللجنة

اعتمدت الدول اتفاقية جنيف الأولى لعام 1864 بناءً على مبادرة من اللجنة الدولية. وظلت اللجنة الدولية منذ ذلك الحين بدعم من حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بأكملها تحث باستمرار الحكومات على تكييف القانون الدولي الإنساني ليواكب الظروف المتغيرة، لا سيما التطورات الحديثة التي تشهدها أساليب الحرب ووسائلها، حتى يتسنى توفير حماية ومساعدة أكثر فعّالية لضحايا النزاعات.

وجميع الدول اليوم ملزمة باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 التي توفر في أوقات الحرب، الحماية لأفراد القوات المسلحة المرضى والجرحى والمنكوبين، وأسرى الحرب، والمدنيين.

وبات أكثر من ثلاثة أرباع جميع الدول أطرافًا في البروتوكولين الإضافيين إلى اتفاقيات جنيف لعام 1977. وبينما ينص البروتوكول الأول على حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، ينص البروتوكول الثاني على حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية غير الدولية. وقد دون هذان الصكان بالخصوص القواعد التي تحمي السكان المدنيين من آثار العمليات العدائية. ويجيز البروتوكول الإضافي الثالث لعام 2005 للجمعيات الوطنية في الحركة استخدام شارة إضافية، وهي الكريستالة (البلورة) الحمراء

نشأته

تأسس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في عام 1919 في باريس في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكان يُطلق عليه في الأصل اسم رابطة جمعيات الصليب الأحمر، وكان من بنات أفكار هنري دافيسون ، رئيس لجنة الحرب الأمريكية للصليب الأحمر.

دعا دافيسون الأعضاء المؤسسين للرابطة - جمعيات الصليب الأحمر في فرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة - في مؤتمر طبي دولي

. لقد اعتقدوا معًا أن التعاطف والخبرة التي أظهرها متطوعو الصليب الأحمر أثناء الحرب يمكن أن تظهر في وقت السلم أيضًا.

كان الهدف الأول للعصبة يسيراً: تحسين صحة الناس في البلدان التي عانت كثيرًا أثناء الحرب. كما سعت إلى تحسين جمعيات الصليب الأحمر الحالية والتشجيع على إنشاء جمعيات جديدة حول العالم.

في غضون أشهر من إنشائها، أطلقت العصبة حملة لمواجهة وباء التيفوس الهائل في أوروبا الشرقية. بعد فترة وجيزة أطلقت نداءات في أعقاب المجاعة الروسية عام 1921 وزلزال كانتو العظيم في اليابان عام 1923.

في عام 1983 ، أصبحت رابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ، وأخيراً - في عام 1991

- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر كما نحن اليوم

ولادة الصليب الأحمر

عندما أنشأ دافيسون الرابطة في عام 1919، كانت فكرة الصليب الأحمر موجودة بالفعل منذ خمسين عامًا. ولدت الفكرة عندما قام هنري آخر - شاب من سويسرا يدعى هنري دونان - بتنظيم السكان المحليين لدعم الجرحى في معركة سولفرينو بإيطاليا.

ودعا دونان إلى إنشاء جمعيات إغاثة وطنية لمساعدة الجرحى في الحرب ، مما يمهد الطريق لاتفاقيات جنيف المستقبلية .

ثم أنشأ «دونان» وخمسة من أقرانه اللجنة الدولية لإغاثة الجرحى عام 1863. وأصبحت هذه اللجنة فيما بعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر - شريكنا حتى يومنا هذا في الحركة الدولية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر.

المهمة

يقدّم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدعم إلى المجتمعات المحتاجة في جميع أنحاء العالم من دون خوف أو محاباة لأكثر من 100 عام.

الهدف

منع أو تخفيف المعاناة الإنسانية، وبالتالي الإسهام في الحفاظ على كرامة الإنسان والسلام وتعزيزهما في العالم.

من خلال التنسيق الفعّال ودعم عمل الجمعيات الوطنية الأعضاء، تحرص الأمانة العامة على أن يحقق الاتحاد الدولي مهمته على أكمل وجه باعتباره جهة إنسانية فاعلة ونشطة وخاضعة للمساءلة وموثوق بها على مستوى العالم.

المبادئ

الإنسانية

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي ولدت من رغبتها في تقديم المساعدة دون تمييز لجرحى ساحة المعركة، تسعى بصفتها الدولية والوطنية، إلى منع المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وجدت. والغرض منها هو لحماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان. وهي تعزز التفاهم المتبادل والصداقة والتعاون والسلام الدائم بين جميع الشعوب ".

يعبر مبدأ الإنسانية عما تضعه الحركة أكثر من أي شيء آخر: الحاجة إلى العمل من أجل منع المعاناة الإنسانية وتخفيفها. إن احترام كرامة الإنسان ومساعدة الناس - بغض النظر عن هويتهم ومكانهم - أمر بالغ الأهمية في كل ما نقوم به

الوحدة

لا يمكن أن يكون هناك سوى جمعية واحدة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في أي بلد واحد. يجب أن تكون مفتوحة للجميع. ويجب أن تواصل عملها الإنساني في جميع أنحاء أراضيها.

إن وجود جمعية واحدة فقط للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في أي بلد يضمن أنها يمكن أن تعمل بكفاءة. إنه يتجنب أي خطر للارتباك في أذهان الجمهور ويعني أن جميع الأشخاص والمجتمعات يتم تمثيلهم من قبل منظمة واحدة.

يجب أن تكون الجمعية الوطنية نشطة في جميع أنحاء البلاد بحيث يمكن حتى للمجتمعات التي يصعب الوصول إليها الاستفادة من الدعم عند الحاجة. هذا لا يعني أن مستوى الأنشطة يجب أن يكون دائمًا هو نفسه على مستوى الدولة - قد يبرر مبدأ الحيادية أن بعض المناطق تحتاج إلى مزيد من الدعم حيث تكون الاحتياجات أكبر.

وبالمثل، يجب على الجمعيات الوطنية ألا تمارس التمييز عند تجنيد المتطوعين. يجب عليهم التأكد من أن عضويتهم تشمل طيفًا واسعًا من الناس عبر السكان بحيث يتم إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع الناس، من قبل جميع الناس

الخدمات التطوعية

"إنها حركة إغاثة طوعية ليست مدفوعة بأي شكل من الأشكال بالرغبة في الكسب".

يمثل مبدأ الخدمة التطوعية الدافع المشترك الذي يوحد جميع العاملين داخل الحركة: الرغبة في مساعدة الآخرين. إنه مصدر إلهام وبيان تضامن في الوقت نفسه.

سواء تطوع الأعضاء بدون أجر أو بشكل من أشكال الاعتراف أو حتى مكافأة متواضعة، فإنه لا يستلهم الرغبة في تحقيق مكاسب مالية ولكن من خلال الالتزام الفردي والتفاني في تحقيق الغرض الإنساني. يتم اختيار هذا وقبوله بحرية كجزء من الخدمة التي تقدمها الحركة للمجتمع

الاستقلال

"الحركة مستقلة. والجمعيات الوطنية، بينما هي جهات مساعدة في الخدمات الإنسانية لحكوماتها وتخضع لقوانين بلدانها، يجب أن تحافظ دائمًا على استقلاليتها حتى تتمكن في جميع الأوقات من العمل وفقًا لمبادئ الحركة ".

مبدأ الاستقلال يعني أن الحركة يجب أن تقاوم أي تدخل - سياسي أو أيديولوجي أو اقتصادي - يمكن أن يصرفها عن تجسيد مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد.

لا يمكن للحركة أن تحترم هذه المبادئ إلا بالاستقلال الحقيقي. لا يتعلق الاستقلال بالعلاقة بين الجمعيات الوطنية والدول فحسب، بل يتعلق أيضًا بالجمعيات الوطنية وأي شكل آخر من أشكال السلطة أو النفوذ، مثل الأديان والأحزاب السياسية والشركات وما إلى ذلك.

عالمية

"الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تتمتع بها جميع الجمعيات بوضع متساوٍ وتتقاسم مسؤوليات وواجبات متساوية في مساعدة بعضها البعض ، هي حركة عالمية".

عالمية المعاناة تتطلب استجابة عالمية. إنها إحدى نقاط القوة العظيمة للحركة إننا موجودون فعليًا في كل بلد في العالم من خلال جمعياتنا الوطنية البالغ عددها 192 جمعية.

يعني هذا المبدأ أيضًا أن الجمعيات الوطنية تتحمل مسؤولية جماعية لدعم تنمية بعضها البعض والعمل معًا في شراكة وتضامن أثناء الكوارث لصالح الجميع.

عندما يتعلق الأمر بصنع القرار داخل الحركة، يضمن مبدأ العالمية أن تتمتع جميع الجمعيات الوطنية بصوت متساوٍ خلال الاجتماعات النظامية بغض النظر عن حجمها أو ثروتها.

أماكن وجودهم

- في 192 دولة حول العالم تتمحور حول القارات التالية:
- أفريقيا
- أوروبا
- أسيا والمحيط الهادئ
- الأميركتان
- المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

نشأته

انطلاقاً من دور المملكة العربية السعودية الإنساني والريادي تجاه المجتمع الدولي في شتى أنحاء العالم، واستشعاراً منها بأهمية هذا الدور المؤثر في رفع المعاناة عن الإنسان ليعيش حياة كريمة، بادرت بإنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ليكون مركزاً دولياً مخصصاً للأعمال الإغاثية والإنسانية، دُشنت أعماله في مايو من العام 2015، بتوجيه ورعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أيده الله.

ويعتمد المركز في أعماله على ثوابت تنطلق من أهداف إنسانية سامية، ترتكز على تقديم المساعدات للمحتاجين وإغاثة المنكوبين في أي مكان من العالم بآلية رصد دقيقة وطرق نقل متطورة وسريعة، تتم من خلال الاستعانة بمنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الربحية الدولية والمحلية في الدول المستفيدة ذات الموثوقية العالية.

وروعي في المشاريع والبرامج التي يقدمها المركز، أن تكون متنوعة بحسب مستحقيها وظروفهم التي يعيشون فيها أو تعرضوا لها، وتشمل المساعدات جميع قطاعات العمل الإغاثي والإنساني

(الأمن الإغاثي، إدارة المخيمات، الإيواء، التعافي المبكر، الحماية، التعليم، المياه والإصحاح البيئي، التغذية، الصحة، دعم العمليات الإنسانية، الخدمات اللوجستية، الاتصالات في الطوارئ).

ويسعى مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أن يكون نموذجاً عالمياً في هذا المجال، مستنداً على مرتكزات عدة، من بينها:

- مواصلة نهج المملكة في مد يد العون للمحتاجين في العالم.
- تقديم المساعدات بعيداً عن أي دوافع غير إنسانية.
- التنسيق والتشاور مع المنظمات والهيئات العالمية الموثوقة.
- تطبيق جميع المعايير الدولية المتبعة في البرامج الإغاثية.
- توحيد الجهود بين الجهات المعنية بأعمال الإغاثة في المملكة.

مشاريع مركز الملك سلمان للإغاثة

	قطاعات المشاريع	عدد المشاريع	إجمالي المبالغ ($)
	الإيواء و المواد غير غذائية	34	73,398,486
	الأمن الغذائي	36	27,021,974
	الصحة	29	14,995,809
	قطاعات متعددة	8	13,543,760
	التعليم	18	7,832,137
	التغذية	1	4,000,000
	المياة والإصحاح البيني	13	2,951,688
	التعافي المبكر	1	2,312,882
	الأعمال الخيرية	8	837,436
	الإجمالي	148	146,894,172

المشاريع الصحية المنجزة من قبل مركز الملك سلمان للإغاثة

	الدول	القارة	عدد المشاريع	إجمالي المبالغ ($)
	اليمن	أسيا	330	813,452,299
	فلسطين	أسيا	21	57,292,626
	سوريا	أسيا	43	37,801,803
	دول متعددة	أسيا	6	18,322,500
	الصومال	افريقيا	14	15,035,557
	باكستان	أسيا	29	14,995,809
	العراق	أسيا	5	14,647,113
	بنغلاديش	أسيا	17	9,314,422
	تونس	افريقيا	2	7,050,367
	ميانمار	أسيا	4	6,835,832
	لبنان	أسيا	12	6,436,136
	أفغانستان	أسيا	6	5,559,682
	السودان	افريقيا	37	5,314,676
	أوكرانيا	اوروبا	1	5,000,000
	الصين	أسيا	1	4,978,371
	ماليزيا	أسيا	1	4,848,927
	اندونيسيا	أسيا	4	3,771,597
	كازاخستان	أسيا	1	3,400,000
	جيبوتي	افريقيا	8	2,995,053
	نيجيريا	افريقيا	26	2,554,133
	موريتانيا	افريقيا	6	1,972,801
	تنزانيا	افريقيا	3	1,928,971
	الكاميرون	افريقيا	3	1,766,667
	الأوروغواي	امريكا الجنوبية	1	1,666,666
	الفلبين	أسيا	1	1,666,666
	السينغال	افريقيا	5	1,300,000
	النيجر	افريقيا	4	1,293,332
	كوستاريكا	امريكا الشمالية	1	1,000,000
	جامبيا	افريقيا	2	310,587
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	امريكا الشمالية	1	250,000
	بوروندي	افريقيا	2	199,547
	ارتيريا	افريقيا	2	100,000
	الغابون	افريقيا	2	100,000
	الكونغو	افريقيا	2	100,000
	الإجمالي		627	1,065,300,318

جامايكا	امريكا الشمالية	1	1,000,000	
ألبانيا	اوروبا	1	1,000,000	
بوركينافاسو	افريقيا	1	1,000,000	
توغو	افريقيا	1	1,000,000	
ناميبيا	افريقيا	1	1,000,000	
تشاد	افريقيا	2	910,000	
القمر المتحدة	افريقيا	2	823,333	
الجزائر	افريقيا	1	797,849	
مالي	افريقيا	1	750,000	
طاجيكستان	أسيا	3	659,471	
المغرب	افريقيا	5	597,525	
أثيوبيا	افريقيا	1	500,000	
فيتنام	أسيا	1	500,000	
قيرغيزستان	أسيا	1	500,000	
موريشيوس	افريقيا	1	500,000	
مالاوي	افريقيا	1	500,000	

برامج ومشاريع مركز الملك سلمان النوعية

مشروع إعادة تأهيل الأطفال المجندين والمتأثرين بالنزاع المسلح في اليمن

530
مستفيد مباشر من الأطفال منذ بداية المشروع حتى تاريخه.

60,560
مستفيدين غير مباشرين من أولياء أمور الأطفال منذ بداية المشروع حتى تاريخه.

المقدمة

يتبنى مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية تنفيذ مشروع إعادة تأهيل الأطفال المجندين والمتأثرين في النزاع المسلح باليمن وإعادتهم إلى حياتهم الطبيعية وتقديم الدعم الاجتماعي لهم، وهو مشروع سعودي إنساني نوعي، انطلق من محافظة مأرب في سبتمبر 2017م..

انطلاقة المشروع

انطلق مشروع إعادة تأهيل الأطفال يوم السبت الموافق 9 /9 /2017، وما زال تنفيذ المشروع مستمراً.

أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل عدد من الأطفال المجندين والمتأثرين في النزاع المسلح باليمن، من خلال إدماجهم بالمجتمع وإلحاقهم بالمدارس ومتابعتهم، إضافة إلى تأهيلهم نفسيًا واجتماعياً وإعداد دورات بهذا الخصوص لهم ولأسرهم، ليمارسوا حياتهم الطبيعية كأطفال.

كما يهدف المشروع إلى توعية أولياء أمور الأطفال بمخاطر التجنيد لهذه الفئة، والعمل على إيجاد بيئة أسرية سليمة من خال عقد الدورات التوعوية والتثقيفية والتعريف بالقوانين التي تجرم تجنيد الأطفال.

برامج ومشاريع مركز الملك سلمان النوعية

مشروع مسام لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام

1,336

مجموع ما تم نزعه خلال شهر يونيو 2022م.

345,147

مجموع ما تم نزعه منذ بدء المشروع

ما هو مسام ؟

مشروع إنساني سعودي لنزع الألغام من الأراضي اليمنية وتطهيرها، ويأتي المشروع استمراراً لجهود المملكة العربية السعودية ومكانتها العالمية والفعالة في الأعمال الإنسانية. ويأتي خطر الألغام في اليمن نتيجة انتشار كميات كبيرة من الألغام التي أودت بحياة الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ وتسببت بعاهات دائمة، والتي أثقلت كاهل المنشآت الصحية والعلاجية، وتسببت في خسائر اقتصادية للأفراد والمجتمع.

أهداف مسام

- تطهير المناطق اليمنية من الألغام الأرضية.
- التصدي للتهديدات المباشرة لحياة الشعب اليمني.
- تعزيز الأمن في المناطق اليمنية.
- مساعدة الشعب اليمني في معالجة المآسي الإنسانية الناتجة عن انتشار الألغام. إنشاء آلية لدى المجتمع اليمني تمكنه من تحمل المسؤولية على المدى الطويل.

تعد المملكة العربية السعودية من أكثر الدول استقبالاً للزائرين (اللاجئين داخل المملكة)، وتتيح لهم فرصة العلاج والتعليم مجاناً، وتحرص على اندماجهم في المجتمع وذلك من خلال وجودهم في جميع مناطق المملكة، وإتاحة فرص العمل والتعليم في المدارس العامة.

الجدير بالذكر أن نسبة اللاجئين داخل المملكة العربية السعودية وصلت إلى 5,5 % من إجمالي عدد السكان السعوديين.

تفاصيل المساعدات

المساعدات بحسب القطاع

قطاعات المشاريع	إجمالي المبالغ ($)
الخدمات المقدمة من المديرية العامة للجوازات	7,439,737,181
الصحة	5,066,274,966
التعليم	4,372,520,861

المساعدات بحسب الجنسية المستفيدة

	الدول	إجمالي المبالغ ($)
	اليمنيون	9,443,727,782
	السوريون	5,456,378,652
	اللاجئون الروهنغا	1,978,426,574

برامج ومشاريع مركز الملك سلمان النوعية

الأطراف الاصطناعية
Artificial Limbs
مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

26,088
مستفيد

عن البرنامج

استشعارًا للمسؤولية وأهمية إجراء التدخل الإنساني لدعم المصابين بحالات البتر، بادر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية إلى دعم وتمويل مراكز الأطراف الصناعية، والتي تقدم خدماتها بالمجان للمصابين من عمليات البتر. تسببت الألغام العشوائية التي زرعتها المليشيات الحوثية من عبث ودمار امتد إلى التأثير والمساس بحياة وأرواح المواطنين اليمنين الأبرياء، وذلك من خلال زرع عشوائي ومكثف للألغام والتي راح ضحيتها وتأثر بها الآلاف من اليمنين وأدت إلى حدوث العديد من حالات البتر والإصابات شملت العديد من النساء والأطفال في المحافظات اليمنية.

أهداف البرنامج

- توفير أطراف صناعية ذات جودة عالية للمصابين.
- تدريب الكوادر المحلية على تقنيات تصنيع الأطراف الصناعية، وبناء قدرات المؤسسات الصحية لضمان توطين الخدمات واستدامتها.
- إعادة تأهيل المرضى، لكي يكونوا أشخاصا منتجين قادرين على العمل وممارسة حياتهم الطبيعية.

	الدول	عدد المستفيدين
	اليمن	25,340
	سوريا	748

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

نشأتها

تم إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 1950، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وذلك لمساعدة الملايين من الأوروبيين الذين فروا من ديارهم أو فقدوا منازلهم. وكان أمام المفوضية ثلاثة أعوام لإتمام عملها قبل حلها.

اليوم، وبعد 70 عاماً، لا تزال المفوضية تعمل بجد ودون كلل لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين في جميع أنحاء العالم.

هدف المفوضية

يتمثل هدفنا الأساسي في المفوضية في حماية حقوق ورفاه الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار. ونحن نعمل جنباً إلى جنب مع الشركاء والمجتمعات المحلية لضمان أن يحظى كل شخص بالحق في التماس اللجوء وإيجاد ملجأٍ آمن في بلد آخر. كما أننا نبذل كل ما في وسعنا لإيجاد حلول دائمة للأشخاص الذين نعنى بهم.

وعلى مدى أكثر من نصف قرن، ساعدت المفوضية الملايين من الناس على إعادة بناء حياتهم، من ضمنهم اللاجئون والعائدون وعديمو الجنسية والنازحون داخلياً وطالبو اللجوء. وكان لعملنا في تأمين الحماية والمأوى والصحة والتعليم دور حاسم في مساعدة الكثيرين على بدء صفحة جديدة في حياتهم ونسيان ما خسروه من أجل بناء مستقبل أكثر إشراقًا.

مهامها

- الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.
- التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.
- حشد الدعم.
- اللجوء والهجرة.
- المساعدات القائمة على النقد.
- تنسيق المساعدات.
- التعليم:
- وضع حد لانعدام الجنسية.
- البيئة والكوارث وتغير المناخ.
- الابتكار.
- سبل كسب الرزق والإدماج الاقتصادي.
- توفير الحماية.
- حماية الحقوق.
- المأوى:
- توفير الحلول.
- الصحة العامة.

الاحتياجات الأساسية

تستند احتياجات اللاجئين على العديد من العوامل : الحالات الصحية الموجودة أصلاً، وحالات قطاع الرعاية الصحية في بلدهم قبل فرارهم منها . وظروف ومدة نزوحهم .وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات الصحية في البلدان المضيفة لهم .

قد تكون الاحتياجات الصحية حادة . مثل الرعاية الصحية التوليدية في حالات الطوارئ. أو الحالات المزمنة مثل مرض السكري .

قبل نزوحهم يعيش اللاجئون في بلدان تعاني من أزمات إنسانية , وخلال رحلتهم للخروج منها قد يواجهون ظروفاً صعبة أو خطيرة يكون لها تبعات حادة على صحتهم الجسدية و الذهنية عند وصولهم إلى البلدان الجديدة المضيفة لهم .

لايحظى اللاجئون غالباً بإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية بتكلفة معقولة .

قد لا يتمكن اللاجئون من زيارة مزودي خدمات الرعاية الصحية , و الحصول على الأدوية و الإمدادات الطبية,

و الفحوصات الطبية المختبرية وغيرها من الخدمات الصحية الحيوية , نظراً لعوامل متعلقة بالبعد أو الأمان أو اللغة أو السياسات أو العقبات المالية .

وغالباً ماينقطعون عن العلاج للحالات الصحية القائمة بما في ذلك الأمراض غير المعدية وسوء التغذية .

كما يضطر اللاجئون للعيش مع إصابات بالغة -كالكسور في العظام – دون تلقي المساعدات الطبية .

استناداً إلى بيانات عام 2019 لنظام المفوضية المدمج لمعلومات اللاجئين تتضمن

الملاريا (17%)و حالات العدوى بأمراض الجهاز التنفسي العلوي (18%) و الجهاز التنفسي السفلي (6%)

أما الأسباب الثلاثة الأكثر شيوعاً لحالات الوفاة بين الأطفال اللاجئين دون الخمس سنوات من العمر تشمل وفيات حديثي الولادة (31%)

و الملاريا (8.3%) و حالات العدوى بأمراض الجهاز التنفسي السفلي (5.6%)

هل يحصل اللاجئون على رعاية صحية مجانية؟

من حيث المبدأ، يحق لكافة الأشخاص – بما في ذلك اللاجئين – الوصول إلى أفضل معايير الرعاية الصحية المتوفرة دون أن تطالهم المصاعب المالية.

وتعتمد إمكانية وصول اللاجئين إلى أنظمة الصحة الوطنية على السياسات المعتمدة في البلدان المضيفة لهم

. وفي بعض الدول، يتمكن اللاجئون من الوصول إلى خدمات وأنظمة الصحة الوطنية شأنهم شأن مواطنيها، وقد يعني ذلك إمكانية دعم أو تخفيض تكاليف الرعاية الصحية أو توفيرها مجاناً (بشكلٍ خاص خلال حالات الطوارئ).

ويتمكن اللاجئون في بلدانٍ أخرى من الوصول إلى خدمات الصحة الوطنية فقط كأجانب (مما يعني بأن تكلفتها تكون أعلى في أغلبِ الأحيان).

وهناك أيضاً العديد من الدول المضيفة التي لا يتمكن اللاجئون فيها من الوصول إلى خدمات الصحة الوطنية بسبب السياسات المعتمدة أو تعذر الوصول إليها جغرافياً. وغالباً ما تكون تكاليف خدمات الرعاية الصحية الخاصة في هذه البلدان باهظةً وتشكل عائقاً مالياً أمام الوصول إلى هذه الرعاية الصحية.

الإستراتيجية

م	المرجع	المصدر
1	رانيا فؤاد عبد الحكيم جادالله	ورقة عمل دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين
2	ويكبيديا	اضغط هنا
3	دليل أسفير	اضغط هنا
4	الأمم المتحدة	اضغط هنا
5	منظمة الصحة العالمية	اضغط هنا
6	اللجنة الدولية للصليب الأحمر	اضغط هنا
7	الاتحاد الدولي للصليب و الهلال الأحمر	اضغط هنا
8	مركز الملك سلمان للإغاثة	اضغط هنا
9	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	اضغط هنا
10	أطباء عبر القارات	اضغط هنا
11	أطباء بلا حدود	اضغط هنا

ختاماً

ننتهي من حيث بدأ حديثه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله

حين قال وُضع هذا المركز لنقل قيمنا الإسلامية إلى جميع دول العالم

نعم إن هذه القيم والمعايير والمواثيق العالمية هي ما قام عليه ديننا الحنيف

((إن الله - عز وجل - يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني قال: يا رب وكيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده؟ أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟ يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمني قال: يا رب وكيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟ يا ابن آدم استسقيتك فلم تسقني قال: يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه أما علمت أنك لو سقيته لوجدت ذلك عندي؟)) وأضاف: من فقه هذا الحديث الحث على الرحمة بالضعفاء كالمرضى والفقراء وذوي الحاجة بوجه عام.

لذلك أخذت جمعية عناية على عاتقها إغاثة المرضى الذين لا يستطيعون توفير العلاج في الدول الأشد حاجة حول العالم ولم تنس دورها في تقديم خدمات الرعاية الصحية داخلياً بجودة عالية..

(سوف ننقل قيمنا الإسلامية بعناية بمشيئة الله ونقدم خدماتنا الصحية بجودة عالية في جميع الدول المحتاجة وفق أعلى المعايير)

ENAYAH.5056
ENAYAH_5056
920021228

enayah.sa